





مهقوقس لطبع مجفئ ظريلنايش

-مِنْ إَصِٰدَارَاتِ



إخدى مُؤسّسات



تُطْلَبُ اصْدَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ دَارَةِ نِجَيْبَوْيِهِ ٱلمَعْهِيَة مِنْ ،

N. (22) - ETG (2) - IMM (6) - GH (11) Madinati -

Sidi Elbernoussi- Casablanca - Royaume (du Maroc) Tel: (+212) 667893030 - 522765808

مَرْكَرْنِجَيْبُونِهِ - الدَّارُالِيَيْضَاءُ - الْمَلَكَدُّ الْغُرِيِّيَةُ

وحدة (505) الدور الثاني – برج (أ) المدخل بين ماكدونالذ وأورانج. السرايا مول– 16 ش. ولى العهد– حدائق القبة– القاهرة

هَانتُ، 1115550071-224875690)

دَارُالَذْ هَبِ ـ القَاهِرَة - جُمْهُوْرِنَةُ مِصْرَالعَرَاسَةِ

ھَانِٽ، 37030207-20203238(+222+)

· دِيْوَانُ الشَّيْمَا قِطَةِ ـ انواكيتُوط ـ لَلِكُمْهُورِيَةُ اَلإينَكَمِيَّةُ الْفُرِيْتَانِيَةُ



رَقَمُ الإَيْدَاعِ فِي المُكْتَبَةِ الوَطَلِينَةِ ﴿ الِحَزَّانَةَ ٱلعَامَّةَ ﴾ لِلْمَثْلَكَةِ إِنْمِينَةٍ

2016 MO 2282

الزِّمُ الرِّولِي المغيّارِي لِهٰذَا الكِتَابِ (ردمك)

978-9954-607-48-0

(M) dr.a.najeeb@gmail.com

www.facebook.com/najeebawaih

@najeebawaih

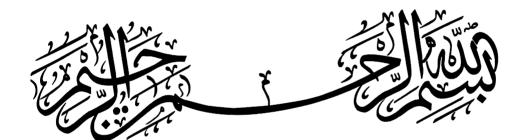
+90 531 623 33 53



ؾٙٳؽڣ ؙ۩ؠؙۣڰ۪ؠٞڔٝ(ڡڔٞ) ڰؙڔؙڹ؇ٷڔڹٛڮڰؙڒڮٷڒۯڡۣ۩ڰۼؙڛؙؽ۩ڹڬؚڔڛٳڹؽٙ۩ڟڣؽڔ ڶڶٮۊۏڛ<u>⁸⁴²</u>ڹ؞

تَحْقِيقُ ٱلأسْتَاذَيْن

الدكتورك فظرية عبد الرحن محترث ير ﴿ الدكتور العَدِيهِ عِبْد اللَّهُ عَبِي اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَبْد اللَّهُ عِنْد اللَّهُ عَنْدُ اللَّهِ عَنْدُ اللَّهُ عَلَيْدُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَنْدُ اللَّهُ عَلَّهُ عَنْدُ اللَّهُ عَلَيْكُوالِ اللَّهُ عَلَّهُ عَلَيْكُواللَّهُ عَلَيْكُواللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَّا عَلَا اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَيْكُوا اللَّهُ عَلَّهُ عَلَيْكُوا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّهُ عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَّهُ عَلَا عَلَّهُ عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّ عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَّ عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَّا عَلَا عَلَا عَلَا عَلَّ



الحمد لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على نبيِّه المصطفى وآله وصحبه؛ ربعد:

فإنَّ ظهور المختصرات في العلوم الشرعية -بل وغير الشرعية - عند السسلام المسلمين مِن الأمور التي شاعَت وذاعَت، ولم يختصَّ بها مذهب دون مذهب، ولك أن تبحث في مصنفات الفقهاء عمَّا امتاز "برَدِّ الكثير إلى المختصرات في التصنيف القليل، وتضمين القليل معنى الكثير"(1)، أو في فهارس المخطوط والمطبوع من الأسفار في مكتبات الأمصار لتقف على كمٍّ هائل من العناوين التي تبدأ بكلمة "مختصر" أو "اختصار" فضلًا عمَّا أخذ الصفة وإن لم يكن في عنوانه ما يدل عليها، وهو غير قليل.

وإذا كنا موفَّقين في استقراء عناوين المختصرات الفقهية المالكية -على الأقل- وتَتَبُّع أكثرها في كتبِ الفهارس فإننا نَخلُص من ذلك إلى أنَّ غالب المختصرات يندرجُ تحت أحد الأصناف الثلاثة التالية:

الصنف الأول: المختصرات المفردة -المستقلة عن غيرها- وهي كتب جامعة أراد أصحابها الاختصار في تصنيفها تيسيرًا وتقريبًا، فلم يُلزِموا أنفسَهم باختصار كتاب معيَّن أو النسج على منواله، ولا بجمع المتناثر في بطونِ الأمهات بين دَفَّتَى تلك المختصرات.

ومن أمثلة هذا الصنف عند المالكية المتقدمين المختصران: الصغير والكبير لعبد الله بن عبد الحكم بن أعين، المتوفى سنة (214 هـ)(2)، ومِثله

أصناف المختصرات في الفقه المسالك

⁽¹⁾ هذه العبارة للحطاب في مواهب الجليل: 1/ 34 ويريد بها تعريف الاختصار.

⁽²⁾ اطَّلعتُ على صورةٍ لنسخة مخطوطة لمختصره الصغير يُحفَظ أصلها تحت رقم (96) في المكتبة السليمانية، وتقع في (86) لوحة مكتوبة في القرنِ الثامن الهجري وهي تامة حسنة فيها زيادة مذاهب أهل الأمصار لأبي القاسم البُرقي.

مختصر أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهريّ، المتوفى سنة (242 هـ)⁽¹⁾ ومِن بعده كتاب "التفريع" لأبي القاسم ابن الجلاب البصري، المتوفى سنة (378 هـ)⁽²⁾، وتليه "الرسالة الفقهية" لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، المتوفى سنة (386هـ)⁽³⁾، وكتاب "التلقين" للقاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي، المتوفّى

قد حقَّقَ المختصر الصغير معتمِدًا على هذه النسخة محمد عبد الله الحماديِّ في أطروحة الماجستير التي حَصَلَ عليها من جامعة الشارقة، ونَشَرَتها جمعية دار البر في دبي سنة 1432هـ.

ولمختصره الكبير نسخة مخطوطة ناقصة - يحفظ أصلها تحت رقم (810) - في خزانة جامع القرويين تقع في 33 لوحة.

وقد وفق الله الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب إلى تحقيقِ المختصر الكبير معتمِدًا على هذه النسخة وإتمام نقصها بما تيسر له من شرح الأبهري على المختصر وما استلَّه من بطون الكتب المطبوعة، ونَشَرَه في مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث بالدار البيضاء سنة 1434هـ.

- (1) لمختصر أبي مصعب الزهري نسخة ناقصة يحفظ أصلها تحت رقم (40/ 874) في خزانة جامع القرويين بفاس، وتقع في (174) لوحة، كُتبت في قرطبة سنة 359هـ ونَشَرَته الرابطة المحمدية في الرباط سنة 1438هـ.
- (2) نشرتْ كتابَ التفريع بتحقيق الدكتور حسين بن سالم الدهماني دارُ الغرب الإسلامي في بيروت سنة 1408 هـ، وأعادت دارة نجيبويه المعرفية نشره مع شرح أبي إسحاق التلمساني المُسَمَّى "تذكرة أولي الألباب بشرح تفريع ابن الجلاب" في عشرة مجلدات بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب والدكتور حافظ بن عبد الرحمن خير.
- (3) لرسالة ابن أبي زيد القيرواني طبعات كثيرة آخرها ما اعتنى به الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب وقد نَشَرَها مرتين أُولاهما في مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث سنة 1437هـ وثانيتهما في مؤسسة قطر الندى للثقافة والإعلام والنشر بالدار البيضاء سنة 1440هـ.

أما شروح الرسالة فكثيرةٌ وبتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب -أيضًا - نَشَر منها مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث في الدار البيضاء سنة 1439هـ ودار المذهب للطباعة والنشر والتوزيع في انواكشوط شرح التاج الفاكهاني المعروف بـ"التحرير والتحبير" وهو أوسع شروحها على الإطلاق؛ إذ فيه زُبَد ما قبله، وعليه معتمد مَنْ بعدَه.



سنة (422هـ)⁽¹⁾.

ثم حَمِيَ تصنيف المختصرات المفردة في المذهب بَعْدُ وتتابع.

الصنف الثاني: مختصرات الكتب المبسوطة، ويغلب أن يكون في كُلِّ منها اختصار لكتابٍ واحد من الكتب المتقدمة عليه، ويراد منها تقريب الأمهات من طُلَّا بها؛ لتسهيل حفظها واستحضارها وتيسير الوصول إليها على مَنْ قصرت عن بلوغ أصلها همَّتُه، أو ضعُفَت عن الإحاطة بها طاقتُه.

ومن أمثلة هذا الصنف مختصرات المُدَوَّنة عند المالكية، ومن أقدمها اختصار فضل ابن سلمة البِجائي الأندلسي، المتوفى سنة (319هـ)، واختصار ابن أبي زيد القيرواني -صاحب الرسالة الفقهية المتقدم ذكرها- المتوفى سنة (399هـ).

وربما جاء المتأخر بتهذيب مختصر سابق، كما فَعَل أبو سعيد خَلَف بن أبي القاسم البراذعي، المتوفى في الربع الثاني من القرن الخامس الهجري؛ إذ هذَّ بَ مختصر شيخه ابن أبي زيد القيرواني في كتابٍ عُرِفَ بـ "التهذيب لمسائل المدونة والمختلطة" وفاقت شهرتُه شهرةَ أصلِه وأصل أصله حتى اصطلح مَن بعده على إطلاق اسم "المدونة" عليه (3).

الصنف الثالث: المختصرات الجامعة، ويراد منها جمع نصوص الأمهات في كتابٍ واحد يمتاز بالإيجاز، فلا يقتصِر مؤلف كلِّ منهما على اختصار كتاب بعينه؛ بل ينتقي من كتب المتقدمين ما يَسْلكه في عِقد الاختصار، وربما استعاض

⁽¹⁾ نشرته بتحقيق محمد ثالث سعيد الغاني مكتبة نزار مصطفى الباز في مكة المكرمة سنة 2009م.

⁽²⁾ نَشَرَ مركزُ نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث هذا الكتاب في خمسة مجلدات بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب في الدار البيضاء سنة 2013م.

⁽³⁾ نَشَرَ مركزُ نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث اختصارَ ابن أبي زيد للمدونة سنة 2012هـ، وتهذيبَ أبي سعيد البراذعي لها سنة 2016هـ، وكلاهما بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب.

بالتلميح عن التصريح في ذِكر مصادره.

ومِن أمثلة هذا الصنف كتاب "الإرشاد" لشهاب الدين عبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، المتوفى سنة (732هـ)(1)، آخر مالكية العراق، وقد جَمَع في مختصره ما في تفريع ابن الجلاب ورسالة ابن أبي زيد وتلقين القاضي عبد الوهاب بزيادات⁽²⁾.

ومن هذا الصنف -أيضًا - كتاب "جامع الأمهات" أو "الجامع بين الأمهات" المعروف بالمختصر الفرعي عند المالكية، وقد جمع فيه مؤلفه أبو عَمرو عثمان بن الحاجب، المتوفَّى سنة (614هـ)(3) من أمهات كتب المذهب ما يربو على خمس وستين ألف مسألة من ستين كتابًا من كتب المالكية.

ويليه في الترتيب الزمني -وإن فاقه في الشيوع والذيوع عند من بعده-"المختصر الفقهي لما عليه الفتوى في مذهب الإمام مالك" للشيخ خليل بن

⁽¹⁾ نشرته المكتبة الثقافية في بيروت سنة 1424 هـ، وأعادت نشره دار الرشاد الحديثة بعناية الدكتور عبد الكريم بن محمد قَبُول.

⁽²⁾ انظر: مقدمة الناشر لطبعة دار الثقافة، ص: 4.

⁽³⁾ نُشِرَ "الجامع بين الأمهات" في مجلدين بمركز نجيبويه وخدمة التراث سنة 1431هـ وبين يديه كتاب "القصد الواجب في معرفة اصطلاح ابن الحاجب" لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى سنة (914هـ)، وفي حواشيه كتابا "تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب" و"التعريف بالأعلام والمبهمات الواردة في جامع الأمهات" وكلاهما من تآليف أبي عبد الله محمد بن عبد السلام المصري من علماء القرن الثامن الهجري.

ونشر المركز المذكور -عمَّره الله بالعلم والعلماء- سنة 2008 كتاب"التوضيحَ" للشيخ خليل بن إسحاق الجندي المتوفى، سنة 776هـ، وهو أكثر شروح هذا المختصر الفرعي ذيوعًا وشهرة.

ونشرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر سنة 1438هـ شرح أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الهواري التونسي على "جامع الأمهات" في ثمانية عشر مجلدًا، وأعيد نشره في مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث ودار المذهب للطباعة والنشر والتوزيع في سنة 1440هـ. وجميع هذه الأعمال بتحقيق الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب.

إسحاق الجندي، المتوفى سنة (776 هـ)⁽¹⁾، وقد أكبَّ عليه المالكية حفظًا وشرحًا وتعليقًا – بل ونظمًا⁽²⁾ – وشغَلَهم عما سبقه من كتب المذهب؛ إذ جمع خلاصتها فأوعى، حتى قيل: إنَّ عدة مسائله تجاوزت مائتي ألف مسألة بين منطوقة ومفهومة⁽³⁾.

ونختم الكلام على هذا الصنف بذكر أبسط وأوسع ما أُلِّفَ فيه؛ نعني مختصر محمد بن عرفة الورغمي التونسي الفقيه المتوفَّى سنة (803هـ) المعروف بـ"اختصار مجموع ما ألفته المالكية" في الفقه"(4)، وهو من أكثر المختصرات

⁽¹⁾ مما وفق الله دارة نجيبويه المعرفية إليه إخراج ثلاث طبعات لهذا العلق النفيس:

^{*} الطبعةُ الأولى وهي تامةٌ (غيرُ مجزأة) تقع في مجلدٍ كبيرٍ، وفيها عناوين للأبواب والفصول والمسائل، وفي حواشيها فروقٌ بين روايات المختصر، وعرضٌ لتَعَقُبات شرّاحه واستدراكاتهم عليه.

^{*} الطبعةُ الثانيةُ وهي مجزأةٌ على ثمانية أجزاء في كل منها ثُمُنٌ من أثمان المختصر، وتتضمنُ هذه الطبعةُ عناوينَ لأبواب وفصول ومسائل المختصر، وفي حواشيها فروقٌ بين رواياته منثورةٌ على مَيمَنة متنه وميسرته.

^{*} الطبعةُ الثالثةُ (مخصصةٌ للحُفّاظ) تقع في ثمانية أجزاء في كلِّ منها ثُمُنُ المختصر، وهي بحجم الكف تناسب قياس الجَيْب، وتخلو هذه الطبعةُ من الحواشي السُّفلية والجانبيَّة.

تنويهٌ: في صُلب الطبعات الثلاث رواية بهرام الدَّميريِّ تلميذ المؤلف رَحَهُ مَا اللَّهُ، وكلَها مثمنةٌ محزّبةٌ مقفَّفةٌ على أربعين وثلاثمائة قِفَّ، وقد راجع كلَّ ثُمُينٍ من أثمانها أربعة شيوخٍ من علماء القِطر الشِّنقيطيِّ الرَّاسخين في حفظ المختصر و شرحه وتدريسه!

⁽²⁾ من أشهر أنظام المختصر نظم الشيخ محمد المام بن البخاريِّ الباركيِّ المتوفى سنة 1282هـ في نحو تسعة آلاف بيت، وقد نشرته دارة نجيبويه المعرفية مع شرح تلميذه الشيخ أحمد يعقوب بن محمد بن عبد الله -المعروف بابن عمر - الباركيِّ، المتوفى سنة 1303هـ في أربعة مجلدات سنة 1440هـ.

وآخر أنظام المختصر نظم الشيخ محمد سالم بن محمد علي عبد الودود- المعروف بعد أُود- المتوفى سنة 1430هـ في نحو ثمانية عشر ألف بيت، وقد نشرته دار الرضوان في انواكشوط مع تعليقات نفيسة لناظمه عليه في ستة مجلدات سنة 1434هـ.

⁽³⁾ انظر: الفكر السامى، للحجويّ: 2/ 243.

⁽⁴⁾ نشرت مختصر ابن عرفة الكبير مؤسسة خلف أحمد الحبتور بتحقيق الدكتور حافظ بن

تعقيدًا، حتى إنَّ ابن غازي المكناسي، المتوفَّى سنة (919هـ) سَعَى إلى حلِّ تعقيده في كتاب سماه "تكميل التقييد وتحليل التعقيد" أو"إتحاف ذوي الذكاء والمعرفة بتكميل تقييد أبي الحسن الزرويلي وتحليل تعقيد أبي عبد الله ابن عرفة" فلم ينل مُرادَه ولم يُرضِ مُطالِعَه في تحليل التعقيد، حتى قال بعض معاصريه الفاسيين عن كتابه هذا: "أما التقييد فقد كمَّله، وأما التعقيد فما حلَّله "(2).

المساخرين عن مرحلة الاستغال بوضع الشروح والحواشي على المختصرات الفقهية المختصرات الفقهية المختصرات الفقهية حتى أعادَها بعضهم كتبًا مبسوطة لطولِ شرحه عليها، أو إنزالًا لها منزلة الأمهات بكثرة العناية بها والصدور عنها والرد إليها؛ فتكاثر -ابتداءً- وضع المختصرات، وشاع اختصار الأمهات، وأكثر من هذا وذاك اشتغل الناس بشرح الاختصارات، حتى صارَ الإكباب عليها وعلى شروحها الشغل الشاغل للمتفقهة في عصور الضعف والجمود.

آعتماد وإن نَعْجب فعجبٌ أن تَتَصَدَّرَ المختصراتُ مصادرَ الفقه المالكي إلى المتاخرين المتاخرين المدونة"؛ بل تُقدَّم عليها أحيانًا، فنرى الإمام القرافي يذكر ثلاثة المختصرات مختصرات إلى جانبها وهو يُعدِّد الكتب التي يدور عليها مذهب مالك شرقًا وقي المدونة" وغربًا في سياقِ ذكرهِ سببَ تأليف كتاب "الذخيرة"؛ إذ سمَّى "المدونة" على الأمهات

السحنون، و"الرسالة" لابن أبي زيد، و"التلقين" للقاضي عبد الوهاب، و"عِقد

عبدالرحمن خير في دبي سنة 1435هـ.

⁽¹⁾ هذا العلق النفيس مما حقَّقَه الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب وحالتْ حوائلُ عدَّةٌ دون طبع ما بعد ربع العبادات منه، وقد نَشَرَ الربعَ الأول منه (وهو ربع العبادات) مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث سنة 2013م.

⁽²⁾ انظر: نيل الابتهاج، للتنبكتي: 2/ 272.

الجو اهر" لاين شاس ⁽¹⁾.

وأمام هذا الواقع الذي ما له من دافع تبايَنَتْ آراء السادة المالكية ومواقفهم من المختصرات الفقهية إلى موقِفَين متقابلين بين مؤيدٍ ومعارضٍ، نُبيِّنُهُما فيما والمختصرات

موقف مؤيدي الفقهيسة مسن المالكــــ

ذَهَبَت طائفةٌ من علماء السادة المالكية إلى الانتصار لفكرة الاختصار، معللين مذهبَهم هذا بالضرورات الملجئة إليه، ومردُّها في الغالب إلى القراء لا الاحتـصَّاراتُ إلى الكُتَّاب؛ إذ إن الكاتب لو لم يَرَ في الاختصار مصلحةً راجحةً لما عَمَد إليه أصلًا، ولذلك يُعَلِّل أكثرُهم الاختصار بأحوال الطلبة، بينما يري البعض الآخر فيه مِيْزةً من مزايا التأليف، وفي القدرة عليه منقبةً من مناقب المؤلِّفين، قد تحمِلُه على التفاخر بقدرته على الاختصار ولمز من لم يوافقه، كما في قول بعضهم:

فشأن فحولة العلماء شأني وشان البسط تعليم الصغار

تنبيه: إن المختصرات هي التي من شأنها تعليم الصغار، وهو المصرح به عند واضعيها فضلًا عن غيرهم، فقد وضع ابن أبي زيد القيرواني رسالته الفقهية استجابة لأبي محفوظ محرز بن خلف البكري، المتوفى سنة (413 هـ) مؤدِّب الصبية ومعلمهم القرآن الكريم، وهو الذي أشارَ إليه في مقدمتها بقوله: "فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة مما تنطِقُ به الألسنة وتعتقده القلوب وتعمل به الجوارح... لِمَا رَغِبتَ فيه من تعليم ذلك للولدان، كما تعلمهم حروف القرآن، ليسبق إلى قلوبهم من فهم دين الله وشرائعه ما تُرجى لهم بركته، وتُحْمَدُ لهم عاقبته"(2).

وقال في خاتمتها: "أتينا على ما شرطنا أن نأتي به في كتابنا هذا مما ينتفع به

⁽¹⁾ انظر: الذخيرة، للقرافي: 1/6.

⁽²⁾ الرسالة، لابن أبي زيد (بتحقيقنا)، ص: 10 و11.

سوغاتٌ عدةً

الاختصار غير

ان شاء الله - مَنْ رَغِبَ في تعليم ذلك للصغار، ومن احتاج إليه من الكبار $^{(1)}$.

وقد استحسنَ القاضي عبدالوهاب هذا من المؤلِّف فقال وهو بصدد شرح قوله: "وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر إليه"(2) ما نصُّه: "وهذا حجة لأبى محمد فيما رسَمَه في هذا الكتاب من تعليم الولدان"(3).

وقد وضع الشهاب ابن عسكر كتابه "إرشاد السالك" مختصرًا لابنه في مقتبل عُمُره، وقال في ذلك: "إن الولد السعيد لمّا راهَق سنَّ الرشاد، وناهَزَ أن ينتظمَ في سلك أهل السداد، سَأَلني أن أضع له كتابًا يكون مع كثرة معانيه وجيز الله ظ، سهل التناول والحفظ، فاستخرت الله تعالى وجمعت له هذا المختصر..."(4).

وإلى مثل هذا ألمح وبمثله صرح آخرون من مصنِّفي المختصرات، رحم الله جميعَهم.

وفي الجملة فإنَّ مؤيدي الاختصار يسوقون لتبريره أسبابًا عدة غيرَ ملائمته للناشئة أبرزُها:

أولا: تسهيل استحضار المسائل الفقهية الفرعية التي يكثر وقوعه، وتقريبها من المتفقهة، وفي هذا يقول الحافظ ابن حجر: «يَنْبَغِي تَلْخِيص مَا يَكْثُر وُقُوعه مُجَرَّدًا عَمَّا يَنْدُر، ولا سِيَّمَا فِي الْمُخْتَصَرَات لِيَسْهُل تَنَاوُله»(5)، وقد نقل هذا الكلام الحافظ المناوي عنه في "فيض القدير" وأقرَّه (6).

ثانيًا: تلافي ما يُؤْخذ على الأمهات والمطولات من التَّكرار وسوء النظم

⁽¹⁾ الرسالة، لابن أبي زيد (بتحقيقنا)، ص: 146.

⁽²⁾ الرسالة، لابن أبي زيد (بتحقيقنا)، ص: 11.

⁽³⁾ شرح عقيدة الإمام مالك الصغير، للقاضي عبد الوهاب، ص: 16.

⁽⁴⁾ إرشاد السالك، لابن عسكر، ص: 8.

⁽⁵⁾ فتح الباري، لابن حجر: 13/ 263.

⁽⁶⁾ انظر: فيض القدير، للمناوى: 3/ 562.

والترتيب، وهو أهم دوافع التأليف عند ابن شاس وابن الحاجب؛ حيث قال الأول في مقدمة عِقد جواهره: "ولم أسمع من أحد منهم، ولا بلغني عنه أنه كره منه سوى تكريره وعدم ترتيبه، حتى اعتقد بعضهم أنه لا يمكن ترتيبه،؛ بل يشق ويتعذر، ولا تنحصر مسائله تحت ضوابط؛ بل تتباين وتتبتر... فكانوا كالمُعرِض عن المعاني النفيسة لمشقة فهمها، والمضرب عن الجواهر الثمينة لتكلّف نظمها... وقد استخرت الله تعالى وشرعت في نظم المذهب بأسلوب يوافق مقاصدهم ورغباتهم، ويخالف ظنونهم فيه ومعتقداتهم، فحذفت التكرار الذي عابوا أئمة المذهب إذ لم يحذفوه، وحلَلْتُ النظام الذي كرهوه، ثم نظمته على ما جنحوا إليه وألِفُوه"(1).

وقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البرفي مقدمة "الكافي": "إن بعض إخواننا من أهل الطلب والعناية والرغبة في الزيادة من التعليم سألني أن أجمع له كتابًا مختصرًا في الفقه؛ يجمع المسائل التي هي أصولٌ وأمهات، لما يُبنى عليها من الفروع والبنيات، في فوائد الأحكام، ومعرفة الحلال والحرام؛ يكون جامعًا مهذّبًا، وكافيًا مقرّبًا، ومختصرًا مبوّبًا، يُستَذْكَر به عند الاشتغال، وما يُدرك الإنسان من الملال، ويكفي عن المؤلفات الطوال، ويقوم مقام المذاكرة، عند عدم المدارسة؛ فرأيت أن أجيبه إلى ذلك"(2).

ثالثًا: تسهيل حفظ المتون الموصل إلى ضبطِ العلوم وإحراز الفنون؛ حيث جعل بعض أهل العلم الحفظ فَيْصلًا بين العالم وغيره، ومنهم من قال:

وبعدد فالعلم إذا لم ينضبط بالحفظ لم ينفع ومَن مارى غلِط

فلا غرو إذن في أن توضّع المختصرات بقصدِ التيسير على الحفاظ، الأمر الذي صرح به البعض، ومنهم الشهاب ابن عسكر، الذي وصف كتابه "إرشاد

⁽¹⁾ عقد الجواهر، لابن شاس: 1/4.

⁽²⁾ الكافي في فقه أهل المدينة، لابن عبد البر، ص: 9.

السالك" بأنه مع كثرة معانيه وجيزُ اللفظ، سهل التناول والحفظ(1).

ومنهم ابن جُزَيِّ الكلبيُّ، المتوفى سنة (758 هـ) إذ قال في مقدمة قوانينه واصفًا ما انتهى إليه تأليفُه بأنه سهل العبارة، لطيف الإشارة، مختصر الألفاظ، حقيقٌ بأن يَلهج به الحُفَّاظ⁽²⁾.

وذكر ابن خلدون في مقدمته أن غاية ابن الحاجب من وضع مختصره الفقهي هو تقريب الحفظ (3)، وقيل مثل ذلك عن "تهذيب البراذعي"، و"عقد الجواهر"، واشتَهر قولُه عن مختصر خليل.

رابعًا: الخوف على العلم من الاندثار بضياع الأمهات، خاصة وأن أهواء السلاطين في بعض الحقب تَصَدَّت لبعض المطولات بالمنع والحظر، وأخذت على أيدي المهتمين بها بالبطش والحجر، وأذكر هاهنا نِقمةً وقعت في المغرب على أهم كتب المالكية وهو "المُدَوَّنة" فقد سعى الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي، المتوفى سنة (558 هـ) إلى صرف الفقهاء عنها، والاستعاضة عنها وعن غيرها من الأمهات بكتاب جديد شُمِّي بـ"أعز ما يطلب"(4)، ولكنه لم يفلح فيما أراد، حتى خلفه ابنه أبو يعقوب يوسف، المتوفى سنة (580 هـ) فأمر بإحراق "المُدَوَّنة" وسائر كتب الفروع بدعوى عدول الناس عن الكتاب والسنة إلى ما فيها من رواياتِ وأقاويلِ الرجال، ولكن ً أمرَه لم ينفُذ إلا في عهد يعقوب المنصور، المتوفى سنة (186 هـ) فأحرقت "المُدَوَّنة" وابتلي الفقهاء في ذلك أشدّ

⁽¹⁾ انظر: إرشاد السالك، لابن عسكر، ص: 8.

⁽²⁾ انظر: القوانين الفقهية، لابن جُزَيّ، ص: 7.

⁽³⁾ ديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون: 1/ 733.

⁽⁴⁾ هو كتاب أعز ما يطلب، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المصموديُّ، المدّعي أنه علويٌّ حسنيٌ، وأنه الإمام المعصوم المهدي، ألف كتابه المذكور في العقيدة فوافق المعتزلة في شيء، والأشعرية في شيء، وكان فيه تشيع ويقول بعصمة الإمام علي على رأي الإمامية من الشيعة. انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: 19/ 548.

البلاء، وقد وصف الحال التي آلت إليها الأمور عبد الواحد المراكشي، فقال: "وفي أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يُجَرَّد ما فيها من أحاديث رسول الله > والقرآن، ففُعِل ذلك، فأُحرقت منها جملةٌ في سائر البلاد كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد، وما جانَسَ هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شَهدتُ وأنا يومئذ بمدينة فاس يؤتَى منها بالأحمال وتوضع وتُطلَق فيها النار، وتَقدُّم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيءٍ منه، وتوعَّد يعقوبٌ على ذلك بالعقوبة الشديدة"(1)، وتكررت عملية الإحراق في عهد ولده محمد الناصر، المتوفى سنة (610 هـ)، فأمر بإحراق ما لم تلتهمه النيران في عصر والده من نسخ "المُدَوَّنة".

ولم يعد للمدونة مجدُها السالف كما ينبغي إلا بعد أن أمر السلطان محمد بن عبد الله، المتوفى سنة (1203هـ) باعتمادها إلى جانب المصنفات المكملة والمقربة لها للتدريس في جامع القرويين، قاصِدًا بذلك إحياء المذهب والعودةَ به إلى أصوله المعتمدة وينابيعه الصافية.

المعارض للاختصار والمختصرات الفقهية، ومن أشهر من عُرِف بذلك الإمام أبو إسحاق الشاطبي، المتوفى سنة (790هـ) فقد قال: "اعتمدتُ بسبب الخبرة الفقهية مُن عند النظر في كتب المتقدمين مع كتب المتأخرين -وأعنى بالمتأخرين ابن بشير ا وابن شاس وابن الحاجب ومن بعدهم - لأن بعض مَنْ لقيته من العلماء بالفقه أوصاني بالتحامي عن كتب المتأخرين وأتى بعبارة خشنة في السمع لكنها محض النصبحة"(2).

قال أبو العباس الونشريسي: "والعبارة الخشنة التي أشار إليها كان كَغْلَلْهُ

⁽¹⁾ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، للمراكشي: 1/ 278.

⁽²⁾ الموافقات، للشاطبي: 1/ 97.

ينقلها من شيخه أبي العباس أحمد القبّاب وهي أن ابن بشير وابن شاس وابن الحاجب أفسدوا الفقه"(1).

وسار على خطى الشاطبيِّ مؤرخُ الإسلام ابنُ خلدون؛ حيث عنون في مقدمته فصلًا ب: "كثرة الاختصارات المؤلفة في العلوم مخلّة بالتعليم" (2)، ومما قاله تحت هذا العنوان: "ربما عمدوا إلى الكتب الأمهات المطوّلة في الفنون للتفسير والبيان، فاختصروها تقريبًا للحفظ، كما فعل ابن الحاجب في الفقه... وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتحصيل، وذلك لأن فيه تخليطًا على المبتدئ بإلقاء الغايات من العلم عليه وهو لم يستعدً لقبولها بعد" (3).

ويوافق الحجويُّ المعاصرُ ابنَ خلدون المتقدمَ فيما ذهب إليه من معارضة الاختصار؛ فينقل كلامه ويزيد عليه ما هو أشد وطأة على مؤيدي الاختصار فيقول: "إننا نرى في رأي ابن خلدون اتجاهًا تربويًّا يمكن تَعقبه، بأنه حَصَرَ الفائدة من المختصرات على كونها تُدرَّس على الناشئة وصغار المتعلمين، ولو أننا ألقيناها عليهم بعد استوائهم على سوقهم وتمكّنِهم من استحضار حُكم حاضرٍ أو حاجةٍ مُلحةٍ لأضحت المختصرات مقرِّبةً للعلم، غيرَ مضيعةٍ للوقتِ، ولو أنه اقتصر بما ينتج عنها في تعليمها للناشئة وصغار المتعلمين في طور التكوين الخرجنا طائفة أخرى هي الأكثر وجودًا والأعظم أثرًا ينتفعون بها"(4).

وبهذا تنجلي أسباب معارضة ظاهرة المختصرات عند مَنْ عارضها في انحصارِ تأثيرها السلبي على ملكة التعلُّم، أو تعطيل حركة التجديد، أو مخالفة طريقة السلف.

⁽¹⁾ المعيار المعرب، للونشريسي: 11/ 142.

⁽²⁾ انظر: ديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون: 1/ 733.

⁽³⁾ ديوان المبتدأ والخبر، لابن خلدون: 1/ 733.

⁽⁴⁾ الفكر السامى، للحجوي: 2/ 457.

غير أننا نرى -من جانبنا- أنَّ المختصرات وإن خالفت طريقة السلف في الموازنة بـين التأليف والتصنيف -وهذا أشد ما تتهم به- لم تصادف في الخَلَف مجتمعًا (الرابي كمجتمع السلف، ولم تصادِف في المتأخرين ملكاتٍ كملكات المتقدمين؛ بل كان الاختصار في التصنيف طورًا تقتضيه حركة التأليف، وعنصرًا يسدّ ثغرةً طارئة في منهج التعلُّم والتعليم.

> وهذا ما أشار إليه الحجويُّ في معرض كلامه عن المختصر الخليلي؛ إذ قال: "وحاصله أنه من زمن خليل إلى الآن زادت العقول فتورًا والهمم ركودًا، وتخدرت الأفكار بشدة الاختصار... فمِنْ زمن خليل إلى الآن تطوَّر الفقه إلى طور انحلال القوى وشدة الضعف والخرف الذي ما بعده إلا العدم"(1).

> وبهذا نكون قد وقفنا على آراء بعض من نَقَدَ الظاهرة، واعتبرَها طورًا من أطوار الهرم والشيخوخة التي ينتج عنها الذبول والانمحاء.

> ولسنا نحاول أن نستقصي الموضوع من أساسه، وإنما نرى من جانبنا أن أصحاب الاتجاهات التجديدية أو المتأثرين بها هم دعاة نبذ الاختصار، والرجوع إلى ما سطّره الأقدمون، فإنه مُعين على تهذيب الملكة، وأبعد عن غِلَظِ الطبع الذي قد ينشأ من استظهار المختصرات والاكتفاء بها عن غيرها.

> كما نؤكِّد أن الاختصار قد تحوّل عن غايةٍ ما وضع له، وانصرفَ المعلَّمون إلى الاقتصار عليه وتلقينه لصغار المتعلمين، وتلك غاية لم يقصدها المختصرون، كما برر تنفير معارضيه منه أنه وضع لغير أهله، فلم يعد التسلسل في التلقي معروفًا، ولا ترتيب المصادر عند الطلبة مألوفًا؛ بل كثر التعالم، وأخذ بعض المتفقهة يبدأ من حيث يجب أن ينتهى.

> قال النابغة الغلّاويُّ صاحب "البوطليحية"، المتوفى سنة (1245هـ) ينتقد بعض ما كان سائدًا في عصره من عدم مراعاة الفوارق بين مستويات الطلبة، وعدم

⁽¹⁾ الفكر السامي، للحجوى: 2/ 245.

الاختسصارات

على منهجية

اختيار ما يناسب كلًا منهم للدرس والحفظ والتحصيل:

علامة الجهل بهذا الجيلِ تركُ الرسالة إلى خليلِ وتركُ الرسالة إلى خليلِ وتركُ الاخضريُ إلى ابن عاشرِ وتركَ ذَيْنِ للرسالة احذرِ وتسركَ الالفيّسة للكافيسة وتسركَ الالفيّسة للكافيسة إن خليلًا صار مثل السشّمِ يَسشِيْمُهُ كَالُ قليل الفهم

وإن كان فيما تقدم مآخذ يأخذها معارضو الاختصارات على الاشتغال بها دون غيرها، فإن في جُعَبِهم إلى جانبها مآخذ أُخر على منهجية تصنيف ارات المختصرات -بغض النظر عن موقف الناس منها - ومن هذه المآخذ وأكثرها ذكرًا في كتب القوم:

أولاً: أن التعصب المذهبي كان من دوافع تأليف بعض المختصرات، كما كان الاقتصار على المختصرات باعثًا على التعصب لها أو لمذهب مؤلفها في بعض الأحيان؛ فالمختصر الذي قام على الإيجاز في الألفاظ أصلًا لا يمكن أن يستوعب ما في المذهب الواحد من أقوال فضلًا عن آراء أصحاب المذاهب مجتمعةً، لذلك يعمد واضعه إلى الاقتصار على المشهور أو الأشهر أو ما به الفتوى في المذهب؛ وهو ما صرَّح به شيخ أصحاب المختصرات المالكية خليل بن إسحاق في مقدمة مختصره إذ قال: "سألني جماعة أبانَ الله لي ولهم معالم التحقيق، وسلك بنا وبهم أنفع طريق مختصرًا على مذهب الإمام مالك بن أنس تَعَلَّلتُهُ لما به الفتوى، فأجبتُ سؤالهم"(1).

ولم يكتفِ المتأخرون بالتعصب للمذهب أو لإمامه؛ بل انتهى التعصب بأهله إلى الاقتصار على كتاب واحد لعالم واحد في مذهب واحد، كما فعل متأخرو المالكية بتعصبهم للمختصر الخليلي، حيث قال الناصر اللقّاني: «نحن

⁽¹⁾ مختصر خليل (بعنايتنا)، ص: 10.

خليليون؛ إن ضلَّ خليلٌ ضللنا، وإن اهتدى اهتدينا»(1).

وهو ما أشار إليه الشيخ بُدَّاه البوصيري الشنقيطي في منظومته المسماة بـ"الحجر الأساس لمن أراد شرعة خير الناس" بقوله:

فأهال الآراء دوَّنوا المدوَّنة والأمهاتُ عندهم مدونة وجُمِّعات بجامع النوادر وجمْع نجالِ حاجبٍ فبادر منتصف السابع والثامنُ فيه أبو المودة بدا وهو فقيه وقال فيه ناصر اللقَّانِ نحن خليليون بالإيقانِ (2)

وربّما وضع مؤلفٌ مختصرًا لرد من خرج عن المذهب ولو في بعض المسائل إليه، كما فعل أبو محمد ابن شاس، المتوفى سنة (610 هـ) وَعَلَالله في عقده الموصوف بالاختصار والمعنون بـ"عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة" إذ وضع مختصره كما أشار في مقدمته لأن بعض متفقهة عصره كانوا يطلبون التمينز بتفقههم بغير مذهب الإمام مالك في محيط مالكي المذهب طلبًا للظهور والتمينز، فقال وَعَلَاللهُ ممهدًا لكتابه ومُعَرِّفًا به: "هذا كتاب بعثني على جمعه في مذهب عالم المدينة إمام دار الهجرة... ما رأيت عليه كثيرًا من المنتسبين إليه في زماننا من ترك الاشتغال به، والإقبال على غيره، حتى لقد صار ذلك دأب كثير ممن يرى نفسه -أو يُرى -من المتميزين"(3).

ثانيًا: أنها لا تفي بما وُضِعتْ لأجلِه؛ إذ إن ديدن مصنفي المختصرات والمنتصرين لها التأكيدُ على تقريبها الفقه للمبتدئين، وترتيبه للضالعين، والواقع أنها مع المبالغة في الإيجاز والإلغاز لم تسعف اللاحقين ولم تزد السابقين، ولذلك انتَقَدَها النقاد أمثال أبي العباس أحمد بن قاسم القباب، المتوفى سنة

⁽¹⁾ الفكر السامي، للحجوى: 4/ 79.

⁽²⁾ الحجر الأساس، لبُدَّاه البوصيري، ص: 3و4.

⁽³⁾ عقد الجواهر الثمينة، لابن شاس: 1/3.

(780هـ) حين عرض عليه ابن عرفة الورغمِّيّ، المتوفى سنة (803هـ)، كتابه "المختصر الفقهي"، فقال له القباب: "ما صنعتَ شيئا؛ لأنه لا يفهمه المبتدي، ولا يحتاج إليه المنتهى!"(1).

ثالثاً: أنها تُميْتُ الحس اللغوي وتَذهب بالفصاحة، وتُضْعِف الملكة البلاغية التي ينبغي أن يتحلَّى بها الطالب، حيث قَصُرَتْ همة المتفقهين بها "على حفظ ما قلّ لفظه، ونزر خطّه، فأفنوا أعمارهم في حلِّ رموزه وفهم لغوزه، ولم يصلوا لردِّ ما فيه لأصوله بالتصحيح، فضلًا عن معرفة الضعيف والصحيح؛ بل حلِّ مقفلٍ وفهم مجمل"(2).

رابعًا: الإعراض عن الأدلة الشرعية، وتجريد المختصرات من ذِكر عِماد الفقه ومستنده كتابًا وسنةً وإجماعًا وقياسًا، حتى آلت الأمور إلى حدٍّ أصبح فيه المتفقه بالمختصرات لا يُحسِن أن ينتصِر لمسألة؛ لافتقاره إلى الدليل الذي يحتاجه للتقرير أو الترجيح أو الرد على المخالف، وقد قال الحجويُّ: "إنَّ النحو الذي لا تدعو ضرورة لإقامة أدلة على قواعدِه افتعلوا له أدلة فضخموه وصعَّبوه، والفقة الذي يتأكد بمعرفة أدلته تركوه بكثرة الاختصار وضخَّموه بكثرة المسائل النادرة"(3).

تنبيه: ذكر المختار السوسيُّ أن أهل سوس كانوا قليلي الاعتناء بحفظِ المختصر كان يُقسَم "(4)، خلافًا لأهل فاس فقد أدركنا مَنْ يخبِر أنَّ المختصر كان يُقسَم عندهم إلى أربعين حزبًا يحفظها الطلبة في القرويين وغيرها من المدارس

⁽¹⁾ أزهار الرياض، للمَقَّري: 3/ 37.

⁽²⁾ الفكر السامي، للحجوى: 2/ 459.

⁽³⁾ الفكر السامى، للحجوي: 2/ 461.

⁽⁴⁾ انظر: المعسول، للمختار السوسى: 17/ 158.

تنبيه: لا يوهمنَّك ما ذكره أنهم كانوا منصرفين عن حفظه بالكلية، فقد ذكر هو نفسُه عددًا من حفاظ المختصر الخليلي السوسيين. انظر إلى جانب الموضع السابق من المعسول: 8/ 58، و9/ 46، و12/ 9 و299، و18/ 38.

العتيقة (1)، ولا نخالُهم في هذا التقسيم إلا عيالًا على الشناقطة الذين سابقوا إلى تحزيب المختصر تحزيبًا سَنَّه لهم الشيخ العلامة سيد أحمد بن الشيخ إبراهيم الخليل الحسني؛ إذ صنف في ذلك جزءًا لطيفًا قال في طالعته: هذا تحزيبُ مختصر الشيخ خليل؛ وهو أربعون حزبًا مُبين، لكل حزب مُثَمَّنٍ أو مُتَسَّعٍ منها، وعددُ أقفافِه –على هذا التَّحزيب– ثلاثمائة وأربعون قِفًّا؛ فالسِّفْر مائةٌ وخمسةٌ وخمسونٌ (2)، ويُخْتَمُ في ثمانِ ليالٍ بخمسةِ أحزابِ لكلِّ ليلة. اهـ(3).

ولكنَّ المحاظر المعاصرة أَسْقَطَت عن الطلبة بعض الأبواب التي لم تعُدْ مسائلها مما يُحتاج إلى حفظِها ودرسها في محيطهم العلميِّ والاجتماعيِّ كبابِ الجهاد وأبواب أحكام العبيد والرق، وتبعًا لذلك أنقص بعضُهم عددَ أقفافِه فجعلها بضعًا وعشرين وثلاثمائة.

⁽¹⁾ حول عناية المالكية بحفظِ مختصري خليل وابن الحاجب، انظر: توشيح الديباج، للبدر القرافي، ص: 110 وما بعدها، والفكر السامي، للحجوي: 2/ 235، وللوقوف على أسماء بعض من حَفِظَ المختصر في القرون الأخيرة انظر: سلوة الأنفاس: 3/ 390، وذيل معالم الإيمان، ص: 167.

لمعرفة بعض من حفظ المختصر من متأخري المغاربة. انظر: المعسول، للمختار السوسي: 12/ 91 و 194.

⁽²⁾ تقسيم المختصر إلى سفر وباب اصطلاحٌ شِنْقيطيٌّ محضٌّ ما فتئوا يتلقونه ويتواصون به كابرًا عن كابرًا عن كابر، ومما شاع بين طلاب محاظرهم قولُ العلامة محمد العاقب بن مايابي الجَكَنيُّ وَحَلَلتْهُ:

إن كان للمال طلابٌ تُحاوِلُه فللعلوم من الأفداذ طلابُ للا يستقيمُ الفتى حتى يكونَ له مَنْزٌ يُمَيِّرُ به قولًا وإعرابُ وتستقيمُ الفتى في الله معرفة ويستبينَ لديه السيِّفُرُ والبابُ

⁽³⁾ وجه اللوحة الأولى من مخطوط مكتبة أهل حمى الله بتيشيت التي يحفظ أصلها تحت رقم (23600170) في المعهد الموريتاني للبحث العلمي.

الجامع الماتع

وقد نظم هذه الأقفاف العلامة الشيخ محمد حبيب الله بن ما يأبي الجَكَنيُّ رَجِمْلَتْهُ فِي قوله:

عدد أقفاف جميع المختصر ثلاثة من المئين تستطر من بعد عشرين لخمسة تلت وذا بالاستقراء حصره ثبت وذا السذي ذكرت دون حسذفِ ما يتخطَّى الناس نحو الصرفِ للسسِّفر منها مائسةٌ تُصفَمُّ لها ثمانون بذا يُصومُّ فللطهارة انسسبن عسشرينا والصصلوات قسرب أربعينا أي دونها باثنين والذي تبِع ذاك بواحد وستين اتَّبِعع أي دونها بالتين المَّبِعع الله عنه الله عنه الله إلى النكاح والنكاح قد نُسِبْ له الذي لما قُبيلَه حُسِبْ ومـــا بقـــي للبـــاب وهـــو خمـــسةُ وأربعــــون قـــــد تلتهــــــا مائـــــةٌ فربع في الأول في الربع الها ثلاث ون بعالٌ متبع الها ثلاث ون بعالً متبع الها المالية الأول في المالية ا وللنذي تسلاه أربعون مع ثلاثة فسذا الندي فيه اجتمع ثـــم ثلاثــون تلاهـا اثنانِ للرُّبُـع الـذي بُعيـدَ الثانِ كــــذا ثلاثـــون لـــستةٍ تُــضَمْ للرُّبُـع الــذي بــه الكتــاب تــمْ قد بان ما ينمى لكل رُبْع منها بالاستقراء والتتبسع

إنَّ مختصر الشيخ العلامة خليل بن إسحاق أفضل نفائس الأعلاق، وأحقَّ قول ابن غازي ما رُمِقَ بالأحداق، وصُرِفَتْ إليه هِمَمُ الحُذَّاق؛ إذ هو عظيمُ الجدوى، بليغُ فى التعريف مر الفحوى، مُبيِّنٌ لما به الفتوى، أو ما هو المرجَّح الأقوى، قد جمع الاختصار في شدة الضبط والتهذيب، وأظهر الاقتدار في حسن المساق والترتيب، فما نسج أحدٌ على منوالهِ، ولا سمحت قريحةٌ بمثالهِ، ولله درّ الشيخ الأديب البارع أبي

الحسن على بن أبي حمامة السلاوي إذ يقول فيه:

خَلَلت من قلبي مسالك نفسه والروْحَ قد أحكمتَهُ تخليلا أخليكُ إنى قد وهبتك خلة ما مثلها يهب الخليل خليلا فخليل نفسي من يود خليلها وخسلاه ذم إن أحسب خلسيلا

ثالث شروح الشُّرّاح الثلاثة الأوائل⁽¹⁾ لمختصر الشيخ خليل بن إسحاق لما بـه | _{وشـــــرخه} الفتوى على مذهب إمام دار الهجرة المنورة؛ ذلكم هو "المنزع النبيل في شرح اللمختص مختصر خليل وتصحيح مسائله بالنقل والدليل" لأبي عبد الله محمد (الحفيد) بن أحمد بن محمد بن مرزوق العَجيسِيِّ التِلمُسانيَ، المتوفى سنة (842هـ).

> ومن عنوانه يظهر أن مؤلفه كَالله أقام بنيانه على النقل فأتى فيه بالنقول الطوال التي رمز لها المصنف في مختصره، وعلى الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وعمل أهل المدينة النبوية وغيرها مما بُني عليه المذهب.

> وبيَّن ابنُ مرزوق يَعَلِّللهُ غايتَه من شرح المختصر بقوله: قَصَدْنا شرحَ لفظ هذا المختصر وتصحيحَ نقل المسائل من أمهات الكتب المعتمدة؛ ليكون المفتى به على بصيرة فيما يفتى به منه، والله المستعان!.اهـ(2).

> وقال في موضع آخر منه: إنَّ غرضَنا في هذا التأليف -يسر الله إتمامه بمنه-تصحيحُ نقل المصنف بعد شرح لفظه، والتزام ما قاله المالكيون. اهـ (3).

⁽¹⁾ أول شراح المختصر أبو البقاء تاج الدين بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدَّميريّ، المتوفى سنة (805)هـ.

وثانيهم شمس الدين البساطي، المتوفي سنة (842هـ)، وهما من أخصِّ تلاميذ الشيخ خليل رَجِمْلَللَّهُ به.

⁽²⁾ النص المحقق: 1/ 187.

⁽³⁾ النص المحقق: 3/ 39.

وقال في موضع ثالث منه: أكثر القَصْد بهذا التأليف فَهْم كلام المصنف وتصحيح نقله بموافقة نقل غيره من المعتمدين بقدر الإمكان، أعان الله على إكماله وجَعَلَه خالصًا لوجهه بمنّة. اهد(1).

وجاء شرحه بسيطًا، ولو قُدِّرَ له أن يستوي على سوقه تامًّا لطاول الشروح الطوال على المختصر، كشرحي المشرقيّ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن مرعي بن عطية الشَّبْرُخيتيِّ المِصْريّ، المتوفى سنة (1106هـ) والمغربيِّ أبي عليِّ الحسن بن رحال بن أحمد بن علي المعدانيِّ التدلاويّ، المتوفى سنة (1140هـ) مع تَميُّزه عليهما بأن ابنَ مرزوق أنشأه إنشاءً لم يُسبَق إلى مثله، ولم يعتمد فيه على شرحي سابِقَيْه في التأليف ومعاصِريْه في مصر الدَّميري والبساطي؛ خلافًا للشبرخيتي وابن رحال اللذَيْن اعتمدا على من سبقهما – ومنهم ابن مرزوق نفسه - اعتمادًا كبيرًا جعل شرحيْهما أقربَ إلى الجمع وأبعد عن التحرير!

هذا مع ملاحظة أن ابن مرزوق في شرحه الميمون ذَكَرَ أنه طَرَحَ كثيرًا من المسائل، ولم يبسطها حَقَّ البسط تحاشيًا للإطالة؛ فكيف لو لم يطرحها؟!

ودونك -أيها القارئ الكريم- أربعة أمثلةٍ منها نستغني بذكرها عن ذكر سائرها من إشاراته إلى تحاشى التطويل:

* أولها: وقد أكثر الناسُ القولَ في هذه المسألة من الاستدلالِ على المخالفين، ومن وجوه التعليل على مذاهبِهم، ومن التفريق على المذهب وغيره بما يطول جلبه، ولا يليق بمقصدنا هذا الكتاب.اهـ(2).

* وثانيها: وبقيت هنا فروعٌ تركتُها؛ لأنَّ المصنف لم يُشِر إليها، وخشية سآمة الطول. اهـ(3).

* وثالثها: وفي استدلال ابن هارون موجِّهًا للقول بالنجاسة والكراهة في بول

⁽¹⁾ النص المحقق: 3/ 431.

⁽²⁾ النص المحقق: 1/ 187.

⁽³⁾ النص المحقق: 349/2.

المكروه بحثُّ طويلٌ لا يليق مهذا المختصر .اهـ⁽¹⁾.

الشرح لما احتيج في المختصر بعده إلى شرح».

* ورابعها: اختلف المتكلمون على ابن الحاجب في فهم كلامه في هذه المسألة وتصحيح بعض أنقاله، ولولا الإطالة والخروج إلى ما ليس من وظيفتنا في الوقت لبيَّنت الحق في ذلك نَقْلًا وفهمًا.اهـ(2).

اشتهر عند السادة المالكية في دواوينهم الفقهية وتراجم علمائهم الأعلام أن (هل أكمل ابنً الأقضية، وقد أسِفَ أكثرهم لذلك أسفًا عَبَّرَ عنه كاتب نسخة المتحف البريطاني بما قيَّده على غلافها الأوَّل؛ إذ قال: "احتوى هذا المجلد على سفرين من شرح مختصر خليل بن إسحاق يَخلَقهُ... والموجود في أيدِ الناس من هذا الشرح العظيم القدرُ من القضاء إلى آخره، وإلى الجمعة(3) من أوَّله، وقد قيل: لو كَمُلَ هذا

> وقال الحطاب في "المواهب": وشرح الفصلين الأولين من كلام العلامة المحقق أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق التلمساني لم أر أحسن من شرحِه؛ لما اشتمل عليه من تفكيكِ عبارة المصنف وبيان منطوقها ومفهومها والكلام على مقتضى ذلك من جهة النقل، ولكنه عزيز الوجود مع أنه لم يُكْمَل ولا يقع إلا في يد من يضن به.اهـ⁽⁴⁾.

> ويؤيد ما ذكره الحطاب من ندرة نُسَخ المنزع وكونها عزيزة المنال قول ابن غازي كَغَلَلْهُ: قد كان صاحبنا الفقيه المحصل أبو العباس أحمد الونشريسي -

⁽¹⁾ النص المحقق: 430/1.

⁽²⁾ النص المحقق: 3/ 227.

⁽³⁾ لم يشرح ابن مرزوق إلى باب الجمعة من أول المختصر كما وهم هذا الناسخ رَحَمُلَّلْهُ، بل اقتصر في أوله على شرح خطبة المختصر وباب الطهارة منه وحسب!

⁽⁴⁾ مو اهب الجليل، للحطاب: 1/4.

حفظه الله تعالى - لما بلغه عني هذا التعقب أتاني بجزء من وضع الإمام العلامة أبي عبد الله بن مرزوق عَلَى هذا المختصر، استخرجَه من خزانة من هو به ضنين.اهـ(1).

وقال القاضي محمد بن محمذ فال الأربعيني:

ونجل مرزوق على خليل ما عَمَّهِ بسل سَرْوَلَهُ وعَمَّمَا

قال القاضي محمد عبد الرحمن بن السالك ابن باب العلوي في ترجمة ابن مرزوق الحفيد ما نصُّه: له مؤلفات كثيرة منها "المنزع النبيل في شرح مختصر خليل" وذلك هو معنى قول الناظم: (سروله وعَمَّما).اهـ(2).

ولا يُعكِّر هذا القول المشهور عن المنزع إلا ما فيه من إحالات متكررة إلى ما بين بابي الطهارة والأقضية منه، ومن ذلك قول الشارح يَخلَشه في باب الشهادات: مَنْعُ شهادة الولد إن سفل لابن أحرى؛ لأن ابن الابن ابن بخلاف ابن البنت فإنه لرجل آخر – كما تقدم في الوقف.اه (3).

وقوله فيه أيضًا: شركة العنان هي التي اشترطا فيها ألا يتصرف أحدهما إلا بمحضر صاحبه، وقد تقدم هذا في كتاب الشركة.اهـ(4).

وقوله في باب الديات: ...لو كانت من نوع واحد لقيل: أربعون ابن لبون أو بنت لبون، وعشرون حقة، وعشرون جذعة، وتفسير هذه الأسنان تقدم في الزكاة.اهـ(5).

ولا نعرف توجيهًا لإحالة ابن مرزوق يَعَلَلله في أواخر شرحه إلى أبواب اشتهر عند أهل العلم عدم تَصَدِّيه لشرحها أحسن من القول بأن لكتابه أكثر من

⁽¹⁾ شفاء الغليل، لابن غازى: 1/ 148.

⁽²⁾ عون المحتسب، لابن السالك ابن باب العلوي، ص: 140 وما بعدها.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 389.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 407.

^{(&}lt;del>٦) انظر. النص المحقق. 3/ 40*1.*

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 7/ 273.

إبرازة فما نقَّحَه وصححه من أبوابه هو ما وصلنا، وما لم يفعل ذلك به لم يصلنا أو لم يأذن بنسخه وتداوله؛ والله أعلم وأحكم!

لم يذكر ابنُ مرزوق ولا مَن ترجمه مِن الأعلام سنةَ شروعه أو فراغه من المن مرزوق المن مرزوق المن على المنزع" نفسه إلا على إشارة إلى سنة عشرين المنسخ وثمانمائة تفيد أنه لم يكن قد أتم تصنيفه فيها بعد، وهي قوله: ... الذي دعانا إلى التلويح بهذه اللمع في هذا المقام كلامٌ وقع بيني وبين بعض فضلاء الشافعية في المسألة منذ نحو عشرة أشهر من عام عشرين وثمانمائة بالقاهرة المحروسة؛ بسبب أنه خَطًا القاضي عياض وشَنَع عليه في مقالتِه هذه، كما فعل الشيخ الإمام محيى الدين يَخلَتْهُ (1).

مع جلالة الشرح الذي قدَّمه ابن مرزوق كَلَاللهُ إلى المكتبة الإسلامية، مرزوق بضبط وشرحَ فيه كتابًا من أنفَس ما أُلِّفَ في المذهب وخارجه، فإنَّ مُجرَّد تقديمه لنسخة المختصر على الصورة التي ضمَّنها شرحه لا يُقدَّر بثمَن، فقد قرَّبه للراغبين، وتقويم نصه وذلَّله للطالبين، حتى إنه لو أتمه ثم استُلَّ من هذا الشرح لكان أوثق من النسخ وتوجيه المخطوطة في الخزانات، وأدقَّ ضبطًا مما عُنيَ به الناشرون والمحققون في المؤسسات والجامعات، لذلك رأينا أن نُعرِّفَ القارئ الكريم ببعض ما بذله ابن مرزوق في ضبطه وتصحيحه وتنقيحه.

وفيما يلي نُسَلِّط الضوء-بإيجاز- على أهم ما قدمه ابن مرزوق لمتن المختصر من عناية بضبطه وتوجيه ألفاظه وتعقب مصنفه:

حَرَصَ الشيخ خليل على بلوغ الغاية في الاختصار فقدم لنا متنًا لم يُسبَق إلى تصنيف مثله، وكان نصيب ابن مرزوق في التعريف ببعض ما خفي من اصطلاح المصنف قليلًا.

حل الإشكال الواقع في بعض اصطلاح الشيخ خليل

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 66.

ومن ذلك القليل:

خليل: (حَيْثُ قُلْتُ: «خِلافٌ» فَذَلِكَ لِلاخْتِلافِ فِي التَّشْهِيرِ).

ابن مرزوق: أي: وكلُّ مكانٍ قلتُ فيه من هذا المختصر: (خِلاَفٌ)، فلفظ (خِلاَف) علامة على اختلاف شيوخ المذهب في تشهير قول من الأقوال، فطائفة شهَّرت قولًا -أي: حكمت بأنه المشهور - وأخرى شهَّرت غير ذلك القول. اهـ(1).

خليل: (وَحَيْثُ ذَكَرْتُ قَوْلَيْنِ أَوْ أَقْوَالًا فَذَلِكَ لِعَدَمِ اطِّلاعِي فِي الفَرْعِ عَلَى أَرْجَحِيَّةٍ مَنْصُوصَةٍ).

ابن مرزوق: أي: وكلّ ما كان من هذا المختصر ذكرت فيه لفظ (قَوْلَيْنِ) فإنما أذكره؛ لعدم وقوفي على نصٍّ من بعض أشياخ المذهب على ترجيح قولٍ معينٍ من قولين أو أكثر وقعا، أو وقعت في الفرع الذي أذكر فيه قولين أو أقوالًا.

وكلامه هذا يقتضي أنهم إن اتفقوا على حكم في الفرع أو على تشهير قول من قولين أو أكثر فإنه يقتصر في هذا المختصر على حكايته والفتوى به.

وإن اختلفوا في التشهير قال: "في كذا خلاف" وظاهره أنه لا يرجِّح تشهير أحدٍ على غيره، وذكر بعض شراحه أنه يرجِّح تشهير الأعلم الأكثر تحقيقًا ويقتصر عليه؛ ليعتمِدَ عليه المفتي.

قال: لكن يشير إلى الخلاف بالمبالغة، فإن تساوي المشهوران ذكر الخلاف.

ويقدِّم تشهير ابن رشد على تشهير ابن بزيزة ويسوِّي بين ابن رشد والمازري وعبد الوهاب، فإن لم يشهِّر شيئًا ولم يرجح ولم يستحسن ولم يصوب وحصل التساوي ذكر قولين أو أقوالًا، ويُخَيِّر المفتي بين ذكرها، أو الحمل على ما شاء منها، ويحمل المفتى على معيّن منها جرى به العمل. اهـ(2).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 46.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 47/1.

ومن أمثلة ذلك:

خليل: (ولا يَلْزَمُ عَصْرُهُ مَعَ زَوالِ طَعْمِهِ لا لَوْنٍ ورِيحِ عَسُرا).

ابن مرزوق: جملة (عَسُرَا) صفة لـ(ريح ولون)، ومفهومه يقتضي أنَّ زوالهما مع يُسْره شرطٌ في طهر ذلك المحل- وهو مفهومٌ صحيح- وكان حقُّه على مقتضى شرطه أن يقول: (إن عَسُرَا).اهـ(1).

ُ خليل: (يَجِبُ غَسْلُ ظاهِرِ الجَسَدِ بِمَنِيٍّ وإنْ بِنَوْمٍ أَوْ بَعْدَ ذَهابِ لَذَّةٍ بِلا جِماعٍ وَلَمْ يَغْتَسِلْ).

ابن مرزوق: لو قال: إن لم يغتسل لكان أولى باصطلاحه.اهـ(²⁾.

خليل: (وفِي المُبْتَدَأَةِ تَرَدُّدُ).

ابن مرزوق: في تعبيره هنا بالتردد نظر؛ لأنَّه شَرَطَ أن يريد به تردد المتأخرين في النقل أو عدم نص للمتقدمين، ونص المتقدمين لم يُعْدَم.اهـ(3).

خليل: (ولَهُ يَمِينُهُ أَنَّهُ لَمْ يُحَلِّفْهُ أَوَّلا، قالَ: «وكذا أَنَّهُ عالِمٌ بِفِسْقِ شُهُودِهِ»).

ابن مرزوق: لم يختر شيئًا في مسألة ادِّعاء العلم بفسقِ الشهود، وقال في مسألة الاستحلاف: (إن الفتيا عندهم أن يحلف) فلو أسند المصنف مسألة الاستحلاف إلى المازري بلفظ (قال) دون مسألة ادِّعاء فسق الشهداء لكان أولى باصطلاحه.اهـ(4).

خليل: (صَحَّ إِيصاءُ حُرِّ).

ابن مرزوق: وهذا من المواضع التي اعتمد فيها على مفهوم الصفة، وهو خلاف ما شرط أنه لا يعتبر من المفاهيم إلا مفهوم الشرط، وهو كثير في

التنبيه على المواطن التي خالف فيها خالف فيها الشيخ خليل شسسرطه واصطلاحه

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 172.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 361.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 4/ 407.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 190.

کلامه.اهـ⁽¹⁾.

ومن أمثلة ذلك:

خليل: (ولا عَدُوُّ ولَوْ عَلَى ابْنِهِ أَوْ مُسْلِمٍ وكافِرٍ، ولْيُخْبِرْ بِها، كَقَوْلِهِ بَعْدَها: «تَتَّهِمُنِي وتُشَبِّهُنِي بِالمَجانِينِ» مُخاصِمًا لا شاكِيًا).

ابن مرزوق: قول المصنف: (تَتَّهِمُنِي) من التهمة أظنه مصحفًا، وأصله: (تشتمني) من الشتم، وكذا رأيتُه في الدواوين كـ"النوادر" واللَّخمي والمازري وابن سهل.اهـ(2).

خليل: (والقافِلَةِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضِ فِي حِرابَةٍ؛ لا المَجْلُوبينَ إلَّا كَعِشْرِينَ).

ابن مرزوق: وجدته في نسختين مرفوعًا بالواو، والصواب خفضه بالياء عطفًا على (القَافِلَةِ)، أو على ما قبله من (كُلِّ) و (المُنْفِق)، ثم إن النفس لم تسكن إلى إحدى اللَّفظتين بعد - وإن كان المراد ظاهرًا - لأنَّ الظاهر أنه أشار إلى مسألة المحمولين المذكورة في كتاب "أمهات الأولاد" وفي "الولاء والمواريث" في "المدونة" بالحاء المهملة والميم، ولعلَّ لفظ المصنف: (المحمولين، أو المحتملين)، وصُحِّف.اه(3).

خليل: (وحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرَكَ بِيَدِهِ، وسُجِّلَ لِيَحْلِفَ إذا بَلَغَ كُوارِثِهِ قَبْلَهُ).

ابن مرزوق: رأيته في نسختين بهمزة في أوله، والصواب أنه ماض مبني للمفعول بالتضعيف، وصورة الهمزة إما زائدٌ محضٌ وَقَعَ من الناسخ خطأً، أو تصحيف من ياء المضارعة أو من لام الأمر داخلةٍ على المضارع. اهـ(4).

خليل: (وتُؤْخَذُ العَيْنُ السَّلِيمَةُ بِالضَّعِيفَةِ خِلْقَةً أَوْ لَكِبَرِ ولِجُدَرِيِّ أَوْ لِكَرَمْيَةٍ

التنبيه على ما قد يقع لنساخ المختصر من المختصر من الخط والتصحيف

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 11.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 454.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 12.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 230.

فَالقَوَدُ إِنْ تَعَمَّدَ، وإلَّا فَبِحِسابِهِ).

ابن مرزوق: قوله: (فالقود) الظاهر في هذه اللفظة أن يكون أولها الباء -التي هي ثانية حروف المعجم- وتكون بدلًا من (بالضعيفة) أو عطف بيان ...ورأيتُ اللفظة فيما رأيت من النسخ بالفاء -أخت القاف- فإن لم يكن تصحيفًا فما بعدها مبتدأ لخبر محذوف.اهـ(1).

خليل: (أوْ إقْرارِ القاتِلِ فِي الخَطَإ فَقَطْ بِشاهِدٍ).

ابن مرزوق: قوله: (بشَاهِد) على التوحيد خلاف "المدونة"؛ لنصِّها (ألّا يقسم إلا بشاهدين على إقرار القاتل خطأ)، ولعلَّ اللفظ مثنى فَصُحِّف بحذف الياء والنون.اهـ(2).

خليل: (وأُدِّبَ مَنْ تَشَهَّدَ ولَمْ يُوقَفْ عَلَى الدَّعائِمِ، كَساحِرٍ ذِمِّيٍّ إِنْ لَمْ يُدْخِلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلِم).

ابن مرزوق : الذي رأيتُه في نُسَخِ هذا الكتاب (الدَّعَاء) بهمزة؛ على أنه مصدر (دعا)، ولعله (الدَّعَائِم) جمع (دعيمة) وهي الأمور التي بني الإسلام عليها حسبما وَرَدَ في الحديث، فأسقط النُّساخ الياء التي هي صورة الهمزة، والميم. اهر(3).

خليل: (أَوْ جِلْدِ مَيْتَةٍ إِنْ زَادَ دَبْغُهُ نِصابًا، أَوْ ظُنَّا فُلُوسًا).

ابن مرزوق: فيما رأيت من النسخ (ظنًا) مصدر ظنَّ، و(فُلُوسًا) منصوب به، ولعله فعلٌ ماض، وسقط ما بين النون والألف (هاء) الذي هو ضمير (ثلاثة دراهم) النصاب أو ضمير (الدنانير)، كما هي عبارة ابن الحاجب، أو يكون الألف الذي بعد النون أصله ضمير المذكر عائدٌ على النصاب فصُحِّفَ.اهـ(4).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 7/ 168.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 7/ 525.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 79.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 466.

خليل: (ولا يُورَثُ إلّا المُكَاتَبُ).

ابن مرزوق: في بعض النسخ: (ولا يُورَثُ الابن المُكاتَب)، فمفعول (يورث) (الابن) من البنوة، وفي بعضها: (إلا ابن) باستثناء الابن، وكله تصحيف، وإن أمكن أن تُخَرَّجا على قول شاذ أو فرع نادر لا يختص.اه(1).

أثبت ابن مرزوق كَنْلَتْهُ فروقًا معتبرة بين بعض نسخ "المختصر"، ومن أمثلة ذلك:

خليل: (وقُبِلَ خَبَرُ الواحِدِ إنْ بَيَّنَ وَجْهَها أو اتَّفَقا مَذْهَبًا).

ابن مرزوق: في بعض النسخ: (إن بين وجهها) بإضافة وجه إلى ضمير النجاسة المفهوم من السياق، وفي بعضها بالتنكير، أي: (وجهًا) لنجاسة الماء.اهـ(2).

خليل: (لا إجالَةُ خاتَمِهِ، ونُقِضَ غَيْرُهُ).

ابن مرزوق: قوله: (ونُقِضَ) وجدتُ اللفظة الأولى في كثيرٍ من النُّسَخِ بالنضاد المعجمة، وفي بعضها بالمهملة، والأوْلى والأقرب عندي في نُسَخِه الإعجام.اهـ(3).

خليل: (وجازا أَوْ أَحَدَهُما بِغَرْفَةٍ).

ابن مرزوق: في بعض النسخ: (إحداهما) بضمير المثنى المؤنث، وهو بعيد؛ لبنائه الضمير الأول على التذكير، وهو: (جازا)، والمناسب لتأنيث (إحدى): (جازتا)؛ إلا أن يقال: أتى بـ(جازا) باعتبار التذكير، وبـ(إحدى) باعتبار التأنيث؛ ليدل على جواز الأمرين، وفيه بُعْد، والأولى نسخة (أو أحدهما) وتوجيهها ما

تحريس المنتن على أكثر من نــــــخة، والموازنـــة والترجيح بينها

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 420.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 272.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 287.

٨

تقدم.اهـ⁽¹⁾.

خليل: (ومَسِّ امْرَأَةٍ فَرْجَها).

ابن مرزوق: (ومَسِّ امْرَأَةٍ) كذا في عدة نسخ بإثبات ألِف (امرأة)، وعادته حذفها على اللغة الأخرى.اهـ⁽²⁾.

خليل: (وأعادَ مِنْ آخِرِ نَوْمَةٍ، كَتَحَقُّقِهِ).

ابن مرزوق: وقع في بعض النسخ (نَوْمَة) بتاء التأنيث للمرَّة الواحدة من النوم، وفي بعضها (نَوْمَه) بضمير المذكر مضاف إليه النوم، وهو عائد على الشَّاكِّ، والأول أبين.اهـ(3).

خليل: (فَلا يُمْسَحُ واسِعٌ ومُخَرَّقٌ قَدْرَ ثُلُثِ القَدَمِ وإنْ بِشَكَّ؛ بَلْ دُونَهُ إِنِ التَصَقَ).

ابن مرزوق: مِنْ قائل: المناسب أن يقول: (وإن التصق) بزيادة (واو) ليفيد الإغياء، ومِنْ قائل: أنقصَ من الكلام ما تقديره بعد قوله: (بِشَك) (للأقل إن التصق) وهكذا رأيتُه في بعض النسخ، وبعضهم قدَّره (إن التصق إلا دونه) هكذا رأيتُه في بعض النسخ بصورة الاستثناء منقولًا عن بعضهم، ويحتمل أن يكون (لا دونه) بغير (ألف) قبل (لا).اهـ(4).

خليل: (يَتَيَمَّمُ ذُوُ مَرَضٍ).

ابن مرزوق: قوله: (يَتَيَمَّمُ) بلفظ المضارع في بعض النسخ، وبلفظ الماضي في بعضها، والأول أقل تكلفًا، والثاني أنسب لاختصاره.اهـ(5).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 416-417.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 326.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 433.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 4/ 60.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 4/ 101.

خليل: (وتَسْقُطُ صَلاةٌ وقَضاؤُها بِعَدَم ماءٍ وصَعِيدٍ).

ابن مرزوق: هكذا وَجَدْتُ (قَضَاؤُها) مرفوعًا في كثير من النسخ، وهي أبين في الرفع... وتحتمل النسخ التي لا واو فيها موافقة قولِ أصبغ، بأن يكون (قضاها) فعلًا ماضيًا ومفعول؛ أي: تسقط الصلاة، وقضاها بعد ذلك، وبهذا شرحه بعضهم.اهـ(1).

خليل: (وهِيَ كَغَيْرِها فِي المُسْتَقْبَلِ).

ابن مرزوق: في بعض النسخ: (وهي غَيْرُها) بإسقاط كاف التشبيه، وهذه أبلغ من نسخة إثباته. (2).

خليل: (ونُدِبَتْ فِي جَنِينٍ ورَقِيقٍ وعَمْدٍ وعَبْدٍ).

ابن مرزوق: في بعض النسخ بعد قوله: (وَعَمْد) زيادة (وَعَبْد)، ولم يظهر له معنى؛ لأنَّه تكرار مع قوله: (رقيق) إلا أن يكون معناه: تندب الكفارة للعبد القاتل خطأ إذا عتق فيصح، ويحتاج إلى تصحيحه من النقل.

خليل: (وصُدِّقَ إِنْ أَشْبَه).

ابن مرزوق: وقع في بعض النسخ: (إِنْ أَشْبَهَ) وهو فاسد؛ لأنَّ الكلام في القطع وشرطه أن لا تشبه دعواه بالنفي، وثبوت كون الدعوى مشبهة إنما هو شرط في سقوط القطع، فهذه النسخة ضد الحكم المنصوص والمراد منطوقًا ومفهومًا.اهر(3).

خليل: (أَوْ ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، إلا بِغَلْقٍ فَقَوْلانِ).

ابن مرزوق: قوله: (ثَمَر مُعَلَّق) لفظ (ثَمَر) و (مُعَلَّق) وجدتهما فيما رأيت من النسخ بغير ألف، ووجدت تاء (ثَمَر) -أيضًا- بالمثناة، والأوْلَى تثليثها؛ ليعم

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 4/ 295.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 269.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 480.

الثمار المعلقة، ويوافق ما جاء في الحديث.اهـ(1).

خليل: (وَلَهُ مَعَ الإِخْوَةِ أَوِ الأَخَواتِ الأَشِقَاءِ أَوْ لأَبِ الخَيْرُ مِنَ الثُّلُثِ أَوِ المُقاسَمَةِ).

ابن مرزوق: وجدتُ في بعض النسخ عطف (المقاسمة) على (الثلث) بـ (أو) - ويقع ذلك في كلام الفقهاء بعد أفعل التفضيل كثيرًا - وليس بصواب، والصواب العطف بالواو؛ لأن (أو) لأحد الشيئين، والأفضلية إنما تكون بين شيئين. اهـ(2).

كما في الأمثلة التالية:

خليل: (ومَطْل).

ابن مرزوق: ابَن مرزوق: في بعض النُّسَخ: (مَطْلِ له) بزيادة: (له) بعد قوله: (مَطْلٍ) ولعل الضمير يعود على (خَصْمٍ) من قوله: (وَتَلْقِينِ خَصْمٍ).اهـ⁽³⁾. خليل: (واسْتُحْسِنَ وبِغَيْرِهِ).

ابن مروزق: كذا رأيته في النُّسَخ التي وقعت إليَّ بزيادة واو قبل (بغيره)، والحَمَّا وَهَمَّا وَاللَّهُ اللَّهُ وَعَلَى هذا فالواو زائدة مثل ما في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَ وَأَجْمَعُواْ ﴾ [بوسف: 15] و ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصافات: 103] و ﴿ سَبْعَةٌ وَقَامِنُهُمْ كَالْبُهُمْ ﴾ [الكهف: 22]، وإنما تعينت زيادتها لئلا يكون المعنى أن بعض الأشياخ استحسَن الغسل من النفاس بدم وبغيره؛ لأن الواو للتشريك. اهـ (4).

خليل: (ومَنِ امْتَنَعَتْ لَهُ لَمْ يُزَكِّ شاهِدَهُ، ويُجَرِّحْ شاهِدًا عَلَيْهِ).

ابن مرزوق: في بعض النسخ: (لم يزك في شاهده) بزيادة (في)، ولا معنى

إثبات زيادات وقف عليها السشارح في غير نسخته، والتعليق عليها بما يفيسد قبولَها أو ردَّها

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 584.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 330.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 46.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 399.

لزيادتها؛ بل هي مخلة، وضمير عليه الآخر عائدٌ على (مَن) الأخيرة.اهـ⁽¹⁾. خليل: (وَصُدِّقَ إِنْ لَمْ يُشْبِه).

ابن مرزوق: وَقَعَ هذا الشرط في بعض النسخ بزيادة واو قبل أن يصوره الإغياء، ولا معنى لتلك الواو أصلًا؛ فلذلك تركتها.اهـ(2).

فمن الأول اختيارُه عباراتٍ أخصر من عبارات المصنف كما في الأمثلة التالية:

خليل: (وبِمَغِيبِ حَشَفَةِ بالِغِ لا مُراهِقٍ).

بسى ابن مرزوق: (مراهق) عطف على (بالغ)، ولو حَذَفَه استغناء بمفهوم الوصف لكونِه في التعريف، ولقوله بعد (وندب) لكان أنسب لاختصاره.اهـ(3).

خليل: (وإنْ نَزَعَهُما أَوْ أَعْلَيَيْهِ أَوْ أَحَدَهُما بادَرَ لِلأَسْفَل كالمُوالاةِ).

ابن مرزوق: لو حَذَفَ (أَعْلَيَيْهِ) جملةً لفُهِم المعنى وكان أخصر اهـ(4).

خليل: (ومَنِ امْتَنَعَتْ لَهُ لَمْ يُزَكِّ شاهِدَهُ، ويُبْجَرِّحْ شاهِدًا عَلَيْهِ، ومَنِ امْتَنَعَتْ عَلَيْهِ فَالعَكْسُ إلّا الصِّبْيانَ).

ابن مرزوق: يمكن أن يُعبَّر عن هذه القاعدة بأخصر من لفظ المصنِّف بأن يقال: (ومَنْ رُدَّ له لم يزك له، ولم يجرح عليه، ومن رد عليه فالعكس) أو يقال: (ومقابله بالعكس)، أو (ومقابله عكسه)، أو نحو هذا.اهـ(5).

خليل: (وفِي اليَدَيْنِ والرِّجْلَيْنِ ومارِنِ الأَنْفِ والحَشَفَةِ، وفِي بَعْضِهِما بِحِسابِهِما مِنْهُما لا مِنْ أَصْلِهِ، وفِي الأَنْثَيَيْنِ مُطْلَقًا، وفِي ذَكرِ العِنِّينِ قَوْلانِ).

التنبيه على ما خسالف فيسه الشيخ خليـل الأؤلــى فــي مختـصره مـن حيـث المبنــى والمعنــــــــى

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 72.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 480.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 378.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 4/ 81.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 72.

مُقِبُدِّفِي التَّجْقِيدِي

ابن مرزوق: لو قال: (وَعَسِيبٍ بَعْدَ الْحَشَفَة) وفي قطع عسيب بعد الحشفة لكان أخصر ويفهم أنه أرادَ عسيب الذكر.اهـ(1).

خليل: (وإِنْ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمُكَاتَبِهِ).

ابن مرزوق: لو لم يذكر لفظ (رجل) لكان أخصر وأشمل؛ لكنه اتبع لفظ "المدونة".اهـ(²⁾.

خليل: (وَلا يَرُدُّهُ دَيْنٌ سَبَقَ، كَاشْتِراءِ زَوْجَتِهِ حامِلًا، لا بوَلَدٍ سَبَقَ).

ابن مرزوق: ذَكَرَ المصُنف السابق، ولو حذفه -كما فعل في "المدونة" - لكان أعم وأخصر اهد (3).

خليل: (ثُمَّ المُبَتَّلُ وَمُدَبَّرُ المَرَضِ).

ابن مرزوق: لو قال: (ثم مبتّل مرض ومدبره)؛ لكان أخصر وأولى.اهـ⁽⁴⁾. ومن الثاني:

خليل: (وإنْ رِيئَتْ عَلَى فِيهِ وَقْتَ اسْتِعْمالِهِ عُمِلَ عَلَيْها).

ابن مرزوق: قول المصنف: (ريئت) فيه قصور؛ لإيهام قصر الحكم على الرؤية، والصواب أن يقال: (علم) أو (قطع) أو (أيقن)؛ لأن ذلك أعمم من الرؤية، اهر (5).

خليل: (والجَمادُ -وهُوَ جِسْمٌ غَيْرُ حَيِّ - ومُنْفَصِلِ عَنْهُ إلَّا المُسْكِرَ).

ابن مرزوق: الأولى في رسمه أن يقول: (هو الجسم الذي لا يصح عليه أن يتحرك بالإرادة) أو (جسم لا تصح منه حركة أرادة).اهـ(6).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 7/ 385.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 520.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 541.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 153.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 235.

⁽⁶⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 302.

خليل: (وبالغَ مُفْطِرٌ).

ابن مرزوق: الأولى بالمصنف أن يصرح بحكم المبالغة، فإنه لا يلزم من صفة السنة أن تكون سنةً؛ بل قد تكون واجبةً... فعلى المصنفِ استدراكٌ في ذكرها في السنن.اهـ(1).

خليل: (ويُعَجِّزُهُ إلَّا فِي دَم وحُبُسٍ وعِتْقٍ ونَسَبِ وطَلاقٍ).

ابن مرزوق: الحبسُ على مُعَيَّن فيه نظر؛ إلا أن يقال فيه: (حقُّ لله في امتناعِ بيعه) ونحو ذلك. اهـ(2).

خليل: (وَمُكَاتَبَةُ شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ؛ لا أَحَدِهِما أَوْ بِمَالَيْنِ أَوْ بِمُتَّحِدٍ بِعَقْدَيْنِ؛ فَيُفْسَخُ).

ابن مرزوق: قوله: (لا بمالين) كلام على انتفاء الأول، ولو قال: (بمتحدٍ مالًا وعقدًا) أو (بمال وعقدٍ اتحدا) لكان أولى. اهـ(3).

ومن استدراكات الشارح على المصنف في المبنى والمعنى جميعًا:

خليل: (وما ذُكِّيَ وجُزْؤُهُ إلا مُحَرَّمَ الأكْل).

ابن مرزوق: لو قال المصنف: (وما ذُكِّي من مباح وجزئه) لكان أولى وأخصر؛ لأنَّ ما استثناه من المذكَّى المحرَّم نجسٌ، فلا ينبغي ذكره في فصل الطاهرات، لا بالاستثناء ولا بغيره.اهـ(4).

خليل: (ورُخِّصَ فِيهِ مُطْلَقًا إلَّا مِنْ خِنْزِيرٍ).

ابن مرزوق: في قوله: (مطلقًا) إيهامُ دخول جلد الإنسان؛ لكونه لم يستثن إلا الخنزير.اهـ(⁵⁾.

⁽¹⁾ انظ: النص المحقق: 2/ 415.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 206.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 424.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 282.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 400.

خليل: (وإناءُ نَقْدٍ).

ابن مرزوق: لو قال: (وإناء ذهب أو فضة) كما قال غيره لكان أولى وأجرى مع نصِّ الشارع ﷺ، والاختصار المخل يجب اجتنابه.اهـ(1).

فمن أمثلة الأول وهو النقد:

خليل: (يُرْفَعُ الحَدَثُ وحُكْمُ الخَبَثِ بالمُطْلَق).

ابن مرزوق: لا أدري لأي معنَّى خصَّ المصنِّفُ إضافةَ الرفع إلى الحدث نفسه وإضافتَه إلى حكم الخبث، مع أن الذي يرتفع إنما هو حكمهما، مع أنه لو | او التوجيه او عكس لكان له معنًى معقولٌ؛ فالغالب من أحوال الخبث أنه إذا ارتفعت ذاتُه ا وصفاتُه بالماء المطلق ارتفعت أحكامُه، ولا كذلك الحدث؛ فتأمله! (2).

خليل: (ورُخِّصَ فِيهِ مُطْلَقًا إلا مِنْ خِنْزِيرِ بَعْدَ دَبْغِهِ).

ابن مرزوق: لا يصح أن يكون (بَعْدَ دَبْغِهِ) صفة لـ (خِنْزِيرِ)؛ لأنه فاسد لا معنى له، ولو أخَّر قوله: (إِلَّا مِنْ خِنْزِيرٍ) عن الجملة كلها لكان أولى.اهـ(3).

خليل: (وإناءُ نَقْدٍ).

ابن مرزوق: وفي تعبيره بالنقد إجمالٌ وإيهامُ خلافِ المقصود؛ أما الإجمال فلأنَّ النقد مشتركٌ بين العين ومقابل الدين؛ إلا أن القرينة تصرفه عن مقابل الدين، وأما الإيهام فلأنَّه قد يُطْلَق على ما يُسْتَعمل من النقد في بعض البلاد من غير الذهب والفضة كالفلوس.اهـ⁽⁴⁾.

خليل: (إلا فِي الحِمارِيَّةِ وَالمُشْتَرَكَةِ: زَوْجٌ وَأُمُّ أَوْ جَدَّةٌ وَأَخُوانِ لأُمِّ وَشَقِيقٌ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 39.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 107.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 400.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 38.

ابن مرزوق: لو قال المصنف: (وشقيق فأكثر) لكان أخصر وأوفق لنصِّ غيره وأرفع للإيهام الذي في لفظة (غَيْرِهِ) لكنه اتبع عبارة ابن الحاجب.اهـ(1). خليل: (وَاضْرِبِ الوَفْقَ فِي مَخْرَج الوَصِيَّةِ كَأَرْبَعَةِ أَوْلادٍ).

ابن مرزوق: قوله: (أَوْلادٍ) بعد قوله: (أَرْبَعَةِ) لا حاجة له؛ لأنه يفهم المميز من قوله: (ابْنَيْنِ)؛ بل ذِكْر (أولاد) مخلٌّ فإنه يُطْلَق على الذكور والإناث، وإنما المراد هنا الذكور، فلو حذفه لكان أبين وأخصر وأصح.اهـ(2).

ومن أمثلة الثاني وهو التوجيه:

خليل: (يُرْفَعُ الحَدَثُ وحُكْمُ الخَبَثِ بِالمُطْلَقِ).

ابن مرزوق: إما أن يُقيَّد كلامه بما عدا ذلك بقرينة كلامه عليه بعدُ فيكون تقدير كلامه: وحكم الخبث من غير محل الاستجمار، وإما أن يقال: لعله لا يرى طهارة المحل بعد الاستجمار، وإنما هو من المعفوات فيكون كسائر ما عُفِيَ عنه مع قيام النجاسة، فلهذا لم يستثنه.اهـ(3).

خليل: (ويَضُرُّ بَيِّنُ تَغَيُّرٍ بِحَبْلِ سانِيَةٍ).

ابن مرزوق: قوله: (بَيِّنُ تَغَيُّرٍ) من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، والأصل تغيير بيِّنٌ، واختارَ هذه العبارة ليسقط اللفظ بتنوين (بيِّن) ولئلا تغير (بحبل) المتعلق به، وأصل كلامه -أيضًا- تغيير ماء سانية بحبلها كما شرحناه، هذا مراده، ولا تلتفت إلى ما يحتمله من غير هذا المعنى المعترض، واعتمد على دلالة السياق.اه. (4).

خليل: (واسْتُحْسِنَ وبِغَيْرِهِ).

ابن مروزق: كذا رأيته في النُّسَخ التي وقعت إليَّ بزيادة واو قبل (بغيره)،

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 345.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 410-411.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 111.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 162.

وعلى هذا فالواو زائدة مثل ما في قوله تعالى: ﴿ قِلَمَّا ذَهَبُواْ بِهِ وَأَجْمَعُواْ ﴾ [يوسف: 15] و ﴿ سَبْعَةٌ وَقَامِنُهُمْ [يوسف: 15] و ﴿ قِلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِيلِ ﴾ [الصافات: 103] و ﴿ سَبْعَةٌ وَقَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف: 22] وإنما تعينت زيادتها لئلا يكون المعنى أن بعض الأشياخ استحسن الغسل من النفاس بدم وبغيره؛ لأن الواو للتشريك. اهد (1).

خليل: (وإِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَفاءً وَقَوِيَ وَلَدُهُ عَلَى السَّعْي سَعَوْا).

ابن مرزوق: زاد (سعوا) في حق الولد -وإن كان غير مقصود- ليركب عليه تشبيه أم الولد به، فإنَّ شَرْط الأمن مُعْتَبرٌ فيها في السعاية وفي قبض المال.اهـ(2).

خليل: (فَإِنْ أَشْرَكَتْهُما فَمُسْلِمٌ، وَوَالَى إذا بَلَغَ أَحَدَهُما كَأَنْ لَمْ تُوجَدْ، وَوَرِثاهُ إِنْ ماتَ أَوَّلًا).

ابن مرزوق: الذي وجدت في النسخ (يوجد) بياء الغائب؛ فإمَّا أن يكون تصحيفًا إن قصد عود الضمير على (القافّة) الذي هو جمع، وإمَّا أن يكون فاعلُ (يوجد) ضمير القائف الواحد الذي يدل عليه الجمع، ويكون إن صحت نسخة ياء الغائب إشارة إلى قبول قول القائف الواحد.اهـ(3).

ومن أمثلة الثالث وهو التعميم والتخصيص:

خليل: (كَمِلْحِ أَوْ بِمَطْرُوحِ -ولَوْ قَصْدًا- مِنْ تُرابِ أَوْ مِلْح).

ابن مرزوق: ظَاهر لفظِه تَخصيص الخلاف بالمطروح قَصَّدًا من التراب أو الملح خاصة، وليس ذلك؛ بل هو عام في كل ما لا ينفك الماء عنه، وإنما يريد - أيضًا - وما أشبههما، ولو قال: (من نحو تراب) لكان أشمل.اهـ(4).

خليل: (الطَّاهِرُ مَيْتُ ما لا دَمَ لَهُ والبَحْرِيِّ ولَوْ طالَتْ حَياتُهُ بِبَرٍّ).

ابن مرزوق: لا تخلو العبارة من قلق، وصوابها: (ولو مما تطول) لإيهام

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 399.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 473.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 583.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 121.

ــتدراكات

ابسن مسرزوق

الفقهية على

عبارته قَصْر الحكم على ما قَد وقع خاصة، والمراد: الدوام.اهـ(1).

خليل: (ولا تُنْدَبُ إطالَةُ الغُرَّةِ).

ابن مرزوق: لو قال: (ولا يُندَب غسل ما زاد على محل الفرض) كان أدل على مقصوده وأرفع لإيهام أنه لا يقول بندب الإطالة.اهـ(²⁾.

خليل: (ولا تُنْدَبُ إطالَةُ الغُرَّةِ، ومَسْحُ الرَّقَبَةِ).

ابن مرزوق: كان من حقِّ المصنف أن لا يتعرَّض لذكر هذه المسائل وخصوصًا مسح الرقبة، فإنه لا أصل له عندنا، بخلاف الأولى والثانية، ولو قال: (لا بأس بالمسح) واقتصر على هذه المسألة لكان أولى به اهـ(3).

خليل: (لا القَمَرَيْنِ وبَيْتِ المَقْدِسِ).

ابن مرزوق: قوله: (لاَ الْقَمَرَيْنِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ) صحيحٌ، وما كان حقه أن يذكر ذلك؛ لأنه إنما تعرَّض لذكر ما هو المذهب لا التنبيه على ما ليس من المذهب؛ لكنه -والله أعلم- احتاج إلى نفي ذلك من أجلِ أنه روي في كلام بعض المالكية ما يوهم أنها من الآداب.اهـ(4).

خليل: (أَوْ وَاحِدٌ وحَلَفَ، أَوْ أَقَرَّ السَّيِّدُ؛ فَالغُرْمُ بِلا قَطْع).

ابن مرزوق: رأيت في غير ما نسخة قوله: (أَوْ أَقَرَّ الْعَبْدُ) فيكون إقرار العبد بالسرقة على هذه النسخة يوجِب الغرم دون القطع، ولا شكَّ في فساده؛ لكونه خلاف الحكم.اهـ(5).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 282.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 61.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 70.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 135.

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 8/ 604.

خليل: (والوَلَدُ وإِنْ سَفُلَ؛ كَبِنْتٍ وأَخ وأُخْتٍ مُطْلَقًا).

ابن مرزوق: قوله: (وَإِنْ سَفُل) أي: (الولد) يتناول ولد الذكر وولد الأنثى، ولمّا لم يقتصر على اللفظ الشامل وزاد قوله: (كبنت) دلّ على أنه أراد بالولد الذكر كما قلنا، وكان الأولى به إذ قصد هذا المعنى أن يقول: (والابن وإن سفل)، فإنه لا يتناول إلّا الذكر، ولا أدري ما الذي حَمَلَه على هذا مع أن الفقه أن ولد الولد الذكر والأنثى سواء.اهـ(1).

خليل: (وإِنْ قَالَ: «بَعْدَ مَوْتِ فُلانٍ بِشَهْرِ» فَمُعْتَثُّ لأَجَلِ مِنْ رَأْسِ المَالِ).

ابن مرزوق: المعتق إلى أجل حُكْمه أن يُعتق من رأس المال لا من الثلث إن عَقَده في المرض فمن عَقَده في المرض فمن الثلث.اهـ(2).

خليل: (وَمُكَاتَبَةُ شَرِيكَيْنِ بِمَالٍ وَاحِدٍ؛ لا أَحَدِهِما أَوْ بِمَالَيْنِ أَوْ بِمُتَّحِدٍ بِعَقْدَيْنِ؛ فَيُفْسَخُ).

ابن مرزوق: مكاتبة أحد الشريكين في عبد نصيبه منه دون صاحبه ممتنعة؛ سواء أذن له في ذلك شريكه أم لا، وكان حتَّ المصنف أن يُنبِّه على هذا؛ لكنه اكتفى بإطلاق المنع في مكاتبة أحدهما بقوله: (لا أحدَهما).اهـ(3).

خليل: (ولا يَرِثُ مُلاعِنٌ ومُلاعِنةٌ وتَوْأَماها شَقِيقانِ).

ابن مرزوق: كذلك ينقطع الميراث بين الملاعن وبين الولد الذي نفاه بلعانه، وكان ينبغي للمؤلف أن يُنبِّه على هذا؛ بل هو آكد مما نبَّه عليه من نفي التوارث بين المتلاعنيُن.اهـ(4).

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 203.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 355.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 423.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 135.

خليل: (وراكِدٌ يُغْتَسَلُ فِيهِ).

عصر ابن مرزوق: لا يخفى ما في نصوصِ هذه المسألة من التَّشَتُّتِ، والأقرب المسلم المسئلة من التَّشَتُّتِ، والأقرب المسلم المنطقة على المنطقة ال

خليل: (لا إِنْ وَقَعَ مَيْتًا).

ابن مرزوق: ظاهر نصوص الأقدمين أن لا فرق بين موت الدابة في الماء ووقوعها فيه مَيِّنَة، فكان الأولى بالمصنف ومَنْ سلك طريقه أن يفتي بهذا.اهـ(2).

خليل: (وتُشْرَعُ فِي غُسْلٍ وتَيَمُّمٍ وأَكْلٍ وشُرْبٍ وذَكاةٍ ورُكُوبِ دابَّةٍ وسَفِينَةٍ ودَخُولٍ وضِدِّهِ لِمَنْزِلٍ ومَسْجِدٍ ولُبْسٍ وغَلْقِ بابٍ وإطْفاءِ مِصْباحٍ ووَطْءٍ وصُعُودِ خَطِيبٍ مِنْبَرًا، وتَغْمِيضِ مَيْتٍ ولَحْدِهِ).

ابن مرزوق: ما كان اللائق بحال المصنف أن يذكر في هذا الكتاب إلا ما هو منصوص لأئمتنا؛ لأنه إنما وضعه لذكر ما به الفتوى على مذهب مالك.

وقد علمت أن أكثرَها لم تقع معينة لمالكيّ، فضلًا عن الفتيا بها، وحق المقلّد المُتَديِّن المُتَصدِّي لحمل أمة على مذهب إمام يقلدونه ألَّا يتساهل فيما ينقل من مذهبه هذا التساهل في أيِّ شيء كان من المسائل، ولا يقال: إنما يُتساهل في هذه؛ لكونها من الفضائل أو أمرها خفيف، ولذا يُعمل فيها بالأحاديث الضعيفة غير الموضوعة؛ لأنا نقول ذلك باعتبار من يعمل لنفسه، وأما المقلد لغيره فلا يعدل عن طريقه.

وأقل ما في هذا من المفسدة أن يعتقد الناظر في هذا الكتاب أنَّ مذهب مالك

إنكار ابسن مرزوق على سيدي خليل رحمهما الله إيراد مسائل في المختصر تخالف ما به الفتوى في

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 217-218.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 248.

أو مشهوره اعتقاد مشروعية التسمية في أعيان هذه المسائل، وينسب له ذلك، وقد عُلِمَ من مذهبه وَ لَيْرَاثِهُ الفرار من التزامِ مثل هذه العهدة في كثيرٍ من المسائل التي هي من السنة بالمكان الذي لا يجهل، ووردت به الأحاديث الصحيحة التي لا مدفع فيها لمعارضات عنده، فكيف بهذه ؟! وانظر إنكاره للتسمية في الوضوء، وقوله: أيريد أن يذبح؟! مع شهرتها، وقول بعض العلماء بوجوبها، ثم تعيين هذه المسائل لا يغني عن ذكر غيرها إلا بكتاب التصوف أو في كتاب الجامع لمن تعرَّض له.

واللائق بما اشتُهِرَ من ديانةِ المصنف تحرِّيه تَرْك مثل هـذا رحمـه الله وعفـا عنه.اهـ(1).

خليل: (والمُخْتارُ التَّرْكُ، لا القَمَرَيْنِ وبَيْتِ المَقْدِسِ).

ابن مرزوق: ما كان حقه أن يَذْكرَ ذلك؛ لأنه إنما تعرَّض لذكْرِ ما هو المذهب لا التنبيه على ما ليس من المذهب، لكنه -والله أعلم- احتاج إلى نفي ذلك من أجل أنه رُوِيَ في كلام بعض المالكية ما يُوهِمَ أنها من الآداب.

تنبيهٌ: مع شِدَّةِ ابن مرزوق في إنكارِه على الشيخ خليل في مواطن من شرحِه نجده هيّنًا ليّنًا معه مستوجبًا ثناءه عليه في مواطن أخرى، منها قوله: إنَّ المؤلف يلاحِظُ كثيرًا ما يَجِدُّ من نصوص مَن يُعتَمد عليه من المتأخرين، ونِعْمَ ما فعل؛ إذ ذلك من ديانته وعدم استبدادِه برأيه في أحكام الله تعالى.اهـ(2).

لم يُغفِل الشارح التنبية على مسائل أُهمِل ذكرُها في المختصر؛ بل كان يأتي الإنسارة إلى مسائل أُهمَلها بها بعد الفراغ من شرح نصوص المتن، ومن ذلك قوله يَخلَلْلهُ:

خليل: (وسُنَنُهُ: غَسْلُ يَدَيْهِ أَوَّلًا ثَلاثًا تَعَبُّدًا بِمُطْلَقٍ ونِيَّةٍ ولَوْ نَظِيفَتَيْنِ -أَوْ الشَّيِّعَ عَلَيْل أَحْدَثَ فِي أَثْنائِهِ- مُفْتَرِقَتَيْنِ، ومَضْمَضَةٌ، واسْتِنْشاقٌ، وبالَغَ مُفْطِرٌ، وفِعْلُهُما بِسِتً الْحَ الْمُسَادُّةِهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُما بِسِتً اللّهِ عَلَيْ

الإشارة إلى مسائل أهْمَلها الشيخ خليل في مختصرِه وحقها أن

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 59.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 220.

أَفْضَلُ).

ابن مرزوق: اكتفى المصنف عن بيان المضمضة بأنها تحريك الماء في الفم؛ لأنَّ ذلك مدلولها اصطلاحًا ولغَّة، وكذا الاستنشاق والاستنثار بشهرة معناهما لغة واصطلاحًا، ونَقَصَه التنبيه على ما يفعل بذلك الماء، كما في "التلقين": ثم يمجه.

قال الشرمساحي في "شرح الجلاب": وهل يمجه بأن يدفعه أو يتركه يسيل دون دفع؟ قولان؛ قياسًا على إرسال الماء في الاستنشاق. اهـ.

قلتُ: ولا معنى لهذا الخلاف.

ونقَصَه -أيضًا- التنبيه على ما نبَّه عليه في "الرسالة"، وأشار إليه في السؤال من "العتبية"، وذكره اللخمي وهو دَلْك الأسنان بالأصبع في المضمضة.

وقد يقال: إنه من الفضائل والفضل لذكر السنن، أو ذلك من السواك، ويأتي في الفضائل، وقد يعترض على هذا بأنَّ كونهما بستٍ من الفضائل؛ وقد ذكره في فصل السنن.

ونقصه -أيضًا- التنبيه على قوله في "الرسالة" -في الاستنشاق-: يجعل يده على أنفه كامتخاطه، قالوا: وهي اليسرى؛ لأنَّه من زوال الأذى.اهـ(1).

خليل: (ومَنْ أَساءَ عَلَى خَصْمِهِ أَوْ مُفْتٍ أَوْ شَاهِدٍ؛ لا بِـ: «شَهِدْتَ بِباطِلٍ» كَلِخَصْمِهِ «كَذَبْتَ»).

ابن مرزوق: نقص المصنف التنبيه على التجافي عن الفلتة من ذي مروءة، كما نقصه التنبيه على أنَّ الأدب يختلف باختلاف القائل، والمقول له، والقول؛ إلا أنَّ هذا ربما يُفْهَم من كلامه في آخر فصول الجنايات الموجبة للعقوبة.اهـ(2). خليل: (ووَالَى إذا بَلَغَ أَحَدَهُما كَأَنْ لَمْ تُوجَدُ).

ابن مرزوق: نقصه التنبيه على عدالته كما شرطه الإمام، وذكر في أقضية

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 425.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 121.

"النوادر" خلافًا في قبول القائف الواحد.اهـ(1).

تعامــل ابــن مــرزوق مــع المختــــصر لغويًــــــا

تعاطى ابن مرزوق مع ألفاظ المختصر ومبانيه لغويًا من ثلاثة أوجه: أوَّلها: تصويب الأخطاء اللغوية الواقعة في مبانيه أو معانيه؛ فمن الأول: خليل: (ولَوْ نَعْلًا لا كَسَرِيرٍ).

ابن مرزوق: الأوْلى جعل الكاف في قوله (لا كسرير) اسميةً معطوفًا بـ(لا) على الملبوس.اهـ(²⁾.

ومن الثاني:

خليل: (وحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرَكَ بِيَدِهِ، وسُجِّلَ لِيَحْلِفَ إذا بَلَغَ كَوارِثِهِ قَبْلَهُ).

ابن مرزوق: رأيت في نسختين (أُسْجِلَ) بهمزة في أوله، والصواب أنه ماض مبني للمفعول بالتضعيف، وصورة الهمزة إما زائد محض وقع للناسخ خطأ، أو تصحيف من ياء المضارعة، أو من لام الأمر داخلة على المضارع⁽³⁾.

وثانيها: إعراب ما احتيج إلى إعرابه من ألفاظ المختصر وجمله، ومن أمثلة ذلك:

خليل: (وبَوْلِها إنْ دُلِكا).

ابن مرزوق: (دُلِكا) مبنيٌّ للمفعول والألف النائب عائد على الخف والنعل، وعلى روث وبول؛ أي: دلكاهما، ويصح بناؤه للفاعل، ويعود الضمير على لابسهما، والمفعول محذوف؛ أي: إن (دلكاهما)، والأول أقل تكلفًا.اهـ(4).

خليل: (بِتَرْكِ غَيْرِ لائِقِ).

ابن مرزوق: (غَيْرِ) صفة لمحذوف، وهو فعل، ويُقَدَّر منونًا؛ إذْ ليس

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 9/ 583.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 72.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 230.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 144.

بمضاف، ومتعلق (لَائِقٍ) محذوف، ودلَّ على هذا الحذف المعنى والسياق، و(تَرْكِ) مضاف للمفعول، وفاعله ضمير العدل؛ أي: بتركه فعلًا.اهـ(1).

خليل: (وحَلَفَ مَطْلُوبٌ لِيُتْرَكَ بِيَدِهِ، وأُسْجِلَ لِيَحْلِفَ).

ابن مرزوق: ظهرأن الهاء في (بِيكِهِ) عائدةٌ على المطلوب، والمفعول بـ (تركَ) ضمير المدعى فيه يدل عليه السياق، وضمير (يَحْلِف) و (بَلَغَ) عائدٌ على الصبى، وكذا المتصل بوارث.اهـ(2).

وثالثها: شرح غريب المختصر والتوسع في حَدِّ حُدُوده سيرًا على خطى شيخه ابن عرفة الوَرْغَمِّي -الذي بَرَعَ في مختصره الكبير بحد حدود الفقه على نحو لم يُسبق إليه - فلا يكاد يمر الشارح بلفظٍ غريبٍ من ألفاظ المختصر إلا بيَّنَ معناه (3)، وله في ذلك ثلاثة أَضْرُب:

* أولها: بيان معنى اللفظ الغريب لغة بدون عزوه إلى مصدر؛ ومن أمثلة ذلك:

خليل: (والشُّكْرُ لَهُ عَلَى ما أَوْلانا مِنَ الفَصْلِ والكَرَم).

ابن مرزوق: (أَوْلى) أصله من (الوَلْي) وهو القرب والدنوّ، يقال منه: وليه يليه -بكسرهما- وهو مما شذّ، وأوليته الشيء فوليه، وأوليته معروفًا، وأولاه المعروف مما شذ⁽⁴⁾.

خليل: (والشُّكْرُ لَهُ عَلَى ما أَوْلانا مِنَ الفَصْلِ والكَرَم).

ابن مرزوق: الْفَضْلُ والفضيلة خلاف النقص والنقيصة، والإفضال

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 5/ 367.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 6/ 230.

⁽³⁾ أشار ابن مرزوق في منزعه إلى عدم تبيين المؤلفين في الفقه لكثيرٍ من الألفاظ اللغوية التي يحتاج كثيرٌ من الناس إلى بيانها؛ لجهلهم بمدلولها ويحيلون بيانها على العالمين بها؛ إما بالمشافهة أو بوضع تآليف أُخر؛ لبيان معاني اللفظ؛ كـ «التنبيهات» وغيرها مِنْ كتب غريبِ الألفاظ. اهـ من النص المحقق: 105/1.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 17.

الإحسان، ومفضال سمح، وكذا مفضالة، وأفضل عليه وتفضَّل بمعنَّى (1).

خليل: (وصُوفٌ ووَبَرٌ وزَغَبُ رِيشٍ وشَعْرٌ)

ابن مرزوق: (الوبَر) -بفتح الباء- جمع وبرة، وهو للإبل كالصوف لغيرها، وقد وبِر البعير -بالكسر- فهو وَبِرٌ وأوبر إذا كان كثير الوبر⁽²⁾.

* والضرب الثاني منها: بيان معنى اللفظ الغريب لغة مع الاقتصار في عزوه إلى أهل اللسان؛ ومن أمثلة ذلك:

خليل: (لا جُرْحًا بَرِئَ أَوْ خُلِقَ غائِرًا).

ابن مرزوق: (بَرَأً) -بفتح الراء- كضرب، يقال: بَرأَتُ من المرض -بالفتح- بُرءًا بضم الباء ويفتحها الحجازيون، وبرِئت منك ومن الدَّين ومن العيوب بكسر الراء برَاءة" قاله الجوهري وغيره (3).

خليل: (والنِّفاسُ: دَمُّ خَرَجَ لِلْوِلادَةِ ولَوْ بَيْنَ تَوْأَمَيْنِ)

ابن مرزوق: الجوهري: قال ابنُ السكيت: (الحَولاء) الجلدة التي تخرج مع الولد فيها أغراس، وفيها خطوط حمر وخضر.

وقال أبو زيد: (الحُولاء) الماء الذي يخرج على رأسِ الولد إذا وُلِدَ، وفيها لغة أخرى: (الحِولاء).

قال الخليل: ليس في الكلام (فِعَلاء) بالكسر ممدود إلا حِوَلاء وعِنباء وسِيراء.اهـ(4).

خليل: (إلا بِغَلْقٍ فَقَوْلانِ)

ابن مرزوق: (الغلَّق) بفتح اللام، قال الجوهري: الغلَّق بالتحريك:

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 17.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 280.

⁽³⁾ النص المحقق: 2/ 268.

⁽⁴⁾ الصحاح، للجوهري: 4/ 1679، وانظر: النص المحقق: 4/ 442.

(المغلاق)، وهو ما يغلق به الباب، وكذلك المغلوق بالضم. اهـ(1).

* والضرب الثالث منها اقتباس معنى اللفظ الغريب من دواوين أهل الفقه في الدِّين وعزوه إليها؛ ومن أمثلة ذلك:

خليل: (يُرْفَعُ الحَدَثُ وحُكْمُ الخَبَثِ بِالمُطْلَقِ).

ابن مرزوق: قال ابن عمران البجائي: قيل في حدِّ النجاسة: هي التي حَرُمَ تناولها لعينها.اهـ(²⁾.

خليل: (وقَيْءٌ إلَّا المُتَغَيِّرُ عَنِ الطَّعامِ وصَفْراءُ وبَلْغَمٌ ومَرارَةُ مُباح).

ابن مرزوق: ابن بشير: القلس ماء يخرج عند الامتلاء إذا بـرد المُـزاج، وقـد يكون فيه طعام غير متغير⁽³.اهـ.

خليل: (لا حَصَّى ودُودٌ ولَوْ بِبَلَّةٍ -وبِسَلَسٍ فارَقَ أَكْثَرَ، كَسَلَسِ مَـذْيٍ قَـدَرَ عَلَى رَفْعِهِ).

ابن مرزوق: قال في «التنبيهات»: (إِبرِدة) ذكر ثعلب في "الفصيح" وأبو عبيد في "المصنف" هذا الحرف بكسر الهمزة والراء، وكذا قال يعقوب في "الإصلاح" وغيره، قال يعقوب: ولا يقال بالفتح.

قال: وإبردة الثرى برده، وإبردة الغيث مثله، والفقهاء يقولونه بالفتح، ويحسبونه جمعًا. اهر (4).

خليل: (ولَعِبَ نَرْدٍ، ذُو مُرُوءَةٍ بِتَرْكِ غَيْرِ لائِق).

ابن مرزوق: ابن الحاجب: المروءة الارتفاع عن كل أمر يُرى أن من تخلَّق به لا يحافظ معه على دينه وإن لم يكن حرامًا.اهـ(5).

⁽¹⁾الصحاح، للجوهري: 4/ 1538، والنص المحقق: 8/ 586.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 87.

⁽³⁾ التنبيه، لابن بشير: 1/ 272، انظر: النص المحقق: 1/ 347.

⁽⁴⁾ انظر: التنبيهات المستنبطة، لعياض: 1/ 75، والنص المحقق: 3/ 228.

⁽⁵⁾ جامع الأمهات، لابن الحاجب: 2/ 691، وانظر: النص المحقق: 5/ 367.

خليل: (ودِيَةُ الخَطَإ عَلَى البادِي مُخَمَّسَةٌ).

ابن مرزوق: ابن عرفة: الخطأ في الدماء هو ما سببه غير مقصود لفاعله باعتبار صنفه غير منهي عنه، فيخرج قتل حر محترم بفعل إنما قصد به حرًّا غيره عدوانًا؛ لأنَّه عمد اهداً.

نَهَجَ ابن مرزوق في شرح المختصر نَهْجًا يكادُ يكون مضطردًا إذ يبدأ كل المنه الشاق المنه الله في المنه المنه في المنه الله في المنه ال

وفي تعاريفه يعرض آراء علماء المالكية الذين سبقوه وينقدها، إلى أن ينتهي إلى ترجيح ما يرتضيه منها، وربما زاد عليه أو نقص منه أو عَدَّلَ فيه ليستقيم له ما أراد(4).

من مصادر ابن مرزوق التي لا ينفك ينقل منها ويحيل إليها في تعاريفه اللغوية صحاح الجوهري، ومُحكَم ابن سيده، وربما نقل منهما أو من غيرهما استشهادًا بالقراءات القرآنية المتواترة على معانٍ لغوية؛ ومن ذلك:

خليل: (ووَجَبَ اسْتِبْراءٌ بِاسْتِفْراغِ أَخْبَثَيْهِ مَعَ سَلْتِ ذَكَرٍ ونَتْرٍ خَفّا). الجوهري: تفريغُ الظروف إخلاؤها (5).

وفي "المحكم": الفراغ: الخلاء ﴿ وَأَصْبَحَ فِوَّادُ اللهِ مُوسِيٰ قِلْرِغاً ﴾ [القصص:

⁽¹⁾ المختصر الفقهي، لابن عرفة: 10/ 5 و 6، وانظر: النص المحقق: 7/ 272.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 77/1.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 6/5.

⁽⁴⁾ ألقِ -إن شئت- نظرةً على تعريف (الطهارة) في النَّص المحقق ففيه أمثلة لكل ما ذكرنا تحت هذا البند!

⁽⁵⁾ الصحاح، للجوهري: 4/ 1324.

10]، أي: خاليًا من الصبر، وفرَّغت المكان: أخليته، وقرئ: ﴿ فِزْغَ عَلَ فُلُوبِهِمْ ﴾ [القصص: 10]⁽¹⁾.

وما أن يفرغ من عنونة الباب والتعريف بمعنى العنوان الذي اختاره له حتى يلج إلى نص المختصر ويحلله لغويًا ثم يأتي بأنقال العلماء في كل مسألة على حدةٍ فينقدها نَقدَ الخبير، وغالبًا ما يستقصى الأقوال وعزو كل قول إلى من به قال معتمدًا في ذلك على شُرّاح جامع الأمهات أكثر مِنِ اعتماده على غيرهم، ويُسمِّي منهم ابنَ راشد وابنَ هارون وابنَ عبد السلام وخليل وابنَ عمران البجائي (²⁾، ويقدم من بين شُرّاحه ابنَ عبد السلام، وفي ذلك يقول: كثيرًا ما نعتمِدُ في هذا التأليف على كلام ابن عبد السلام نقلًا واختيارًا (3).

أما مِنْ خارج المذهب فعمدته -غالبًا- فيما يأتي به من كتب الشافعية كتابا الغزالي "الوجيز"(4) و"الوسيط"(5)، و"منهاج الطالبين" للنووي(6)، ومن كتب الحنابلة "مختصر الخرقي"(7)، ومن الظاهرية داود يَخْلَلْهُ (8)، وقد ينقل عن بعض هذه المصادر أصالة وعن بعضها من مصادر عماء الأمصار.

أُوتِيَ ابنُ مرزوق لَخَلَتْهُ بسطةً في العلم تجسدت في وضعِه هذا الشرح البسيط على "المختصر"، وقد بالغ في إيرادِ الأقوال والأنقال فيه على نحو غير مسبوقٍ ولا ملحوقٍ، ومع تحاشيه الخروج عن موضوعه الذي عَبَّرَ عنه في مواضع منها

⁽¹⁾ المحكم، لابن سيده: 5/ 504، وانظر: النص المحقق: 3/ 139.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 87/1، 206/1، 303/1، 454/1، 377/2.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 10/ 426-427.

⁽⁴⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 90، 236، 261،

⁽⁵⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 61، 62، 73، ...

⁽⁶⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 414.

⁽⁷⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 320، 324.

⁽⁸⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 337.

قوله: طريقة ابن عبد السلام -إن صحّت - أقربُ إلى مُقْتضى النظر الطبي، وبسطُه يؤدِّي إلى الخروج إلى علم آخر (1)، وقوله: والمتكفِّل به غير هذا العلم (2)، فقد ألجأه البسط إلى الخروج عن شرطه هذا في مسائل منها (غسل الكافر) إذ تطرَّق عند تناولها إلى البحث في مباحث عقدية كأركان الإيمان وغيرها، وبعد أن أطال النَّفَسَ فيها قال وَعَيِّلتُهُ: تحقيقُ القول في مسألة الإيمان هذه لا يليق بهذا الفن، ولا بهذا التأليف الذي أكثر القصد به فَهْم كلام المصنف وتصحيح نقله بموافقة نقل غيره من المعتمدين بقدر الإمكان، أعان الله على إكماله وجعله خالصًا لوجهه بمنه، وفيما ذكرنا من أنقالها كفاية، ومن الله أسأل العون والتوفيق لا رب غيره (3).

نحسب أن فيما قدمناه من لمع ما يأخذ بيدِ القارئ المُجيد لمنزع ابن مزوق الحفيد؛ فيوقفه على أهم مزاياه،، ويُجَلِّي له بعض ما توارى في زوايه، ونَدَعُ له المضيَّ في تلمس ما لم نأت على ذكره؛ إذ نكِلُ ذلك إلى فقهِه وفكرِه، وما ذلك بعسير على مَنْ مَلَكَ زمام التحرير قبل التحبير.

أقمنا عملنا في تحقيق "المنزع" على خمس نسخ خطية مصورة، ليس بينها (نظرة حول مخطوطات المخطوطات نسخة تامَّة إلا التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المنسزع المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة.

تقعُ هذه النسخة في ثلاثةِ أسفار كبار مشرقية الخط، وهي التي شَرَعْنا في العمل انطلاقًا منها، وأقمنا جُلَّ تحقيقنا عليها، وأشرنا إليها في حواشي التحقيق بحرف الزاى.

⁽¹⁾ انظر: النص المحقق: 1/ 351.

⁽²⁾ انظر: النص المحقق: 2/ 78-79.

⁽³⁾ انظر: النص المحقق: 3/ 431.

أما سائر النُّسخ فلم تخلُ أيُّ منها من بتر في أوَّلها أو سقطٍ في أثنائها أو نقصٍ في آخرها، ولعلَّ من أقربها إلى التمام تلك الملفَّقة في جزأين يُحفظ أوَّلهما تحت رقم (265) في الخزانة العامة بالرباط، ويَبْدأ بشرح خطبة المختصر وينتهي بتمام شرح باب الطهارة منه، وقد أشرنا إلى هذا الجزء في حواشي التحقيق بـ(ع1).

أما جزؤها الثاني فيُحفظ أصله تحت رقم (442) في نفس الخزانة، ويبدأ بشرح باب الحد في الزنا وينتهي بتمام شُرح المختصر، وقد أشرنا إلى هذا الجزء في حواشي التحقيق بـ(ع2).

النسخة الثالثة ملفقة من جزأين -أيضًا - يُحفظ أولهما تحت رقم (6783) في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي في الرباط، ويَبْدأ بشرح خطبة المختصر وينتهي بتمام شرح باب الطهارة منه، وقد أشرنا إلى هذا الجزء في حواشي التحقيق بـ(ح1).

أما جزؤها الثاني فيُحفظ أصله تحت رقم (508) في نفس الخزانة، ويَبُدأ بشرح باب القضاء من المختصر وينتهي بشرح باب الدماء والقصاص، وقد أشرنا إلى هذا الجزء في حواشي التحقيق بـ(ح2).

النسخة الرابعة يُحفظ أصلها تحت رقم (or_8943) في المتحف البريطاني، تبدأ بشرح باب الدماء على بتر في أوله وتنتهي بتمام شرح المختصر، وقد أشرنا إليها في حواشي التحقيق بحرف الباء.

النسخة الخامسة حصلنا على صورتها من خزانة خاصة في موريتانيا، وأخذنا منها في ضبط وحلِّ إشكال مواضع من كتابيِّ القضاء والشهادة فقط، وقد أشرنا إليها في حواشي التحقيق بحرف الشين.

ا في المشتركة سابقًا ومن الكتاب سبيلنا المُتَّبع في تحقيقاتنا المشتركة سابقًا ومن المرابعة المشتركة سابقًا ومن المرابعة المرابعة

^{*} التقديم بإيجاز بين يدي النص المحقق؛ معرِّفين به وبعملنا في تحقيقه ثم

بالماتن والشارح عليهما رحمة الله، مع تضمين التقديم فوائدَ ونكاتٍ مُنَوَّعةٍ ذاتِ صلةٍ بنصِّ المختصر وشرحه وأمورِ أُخَر.

* نسخ الكتاب كاملًا من النسخة الأزهرية (الأم)، ثم مطابقة ما نسخناه منها حُرْفًا حَرفًا وكلمةً كلمةً على ما بين دفَّتيْها، مع مراعاة قواعد الإملاء العصرية في الرسم والإملاء، وتحليته بما يخدمه من علامات الوقف والترقيم، مع ضبط ما يُشكِل من ألفاظه وجُمَله بالشّكل التامِّ أو الجزئيّ.

* مقابلة ما نسخناه من النسخة الأزهرية (الأم) بما يقابله في القدرِ المتوفر من النُّسَخ الأخرى، وإثبات جل الفروق بين النسخ المعتمدة في التحقيق؛ إلا ما جَزَمْنا أو ترجح عندنا كونُه من أخطاء النُّسَّاخ، وما لا طائل من ذكره؛ كالتعاور بين حروف الجر والعطف ونحوها.

*إضافة عناوينَ فرعيةٍ و بعضِ ما لا غنى عنه - في رأينا - لإقامة النص وتمييز تلك الإضافات بوضعِها بين معكوفات؛ استغناءً بذلك عن الإشارة في الحواشي السفلية إلى أن ما بينها مدرجٌ في النص المحقق.

* تمييزُ متن المختصر المشروح بكتابته بمداد داكن وإحاطته بأُطُرٍ مُحَوِّقةٍ به اعتمادًا على طبعة نجيبويه للمتن مع إثبات الألفاظ والجُمَل التي شرحها ابن مرزوق في صُلب الكتاب ونثر ما خالف نسخته في الحواشي السفلية.

* الإبقاء على نصوص المختصر التي نَثَرَها الشارح في ثنايا شرحه كما هي بدون تعديل أو زيادة أو نقصان مع تمييزها عن سواها بكتابتها بمداد داكن.

* إثبات الآيات القرآنية وأجزائها بالرسم العثماني، وعزوها إلى مواضعها في كتاب الله تعالى، بذكر اسم السورة ورقم الآية التي وردت فيها، بدءًا بالسورة ضمن معكوفتين، هكذا: [السورة: رقم الآية] عقب ذكر الآية مباشرةً في المتن دون الحواشى.

* تخريج الأحاديث النبوية وأجزائها وما تيسر من آثار الصحابة فمَن بعدهم الواردة في المتن والشرح وفقَ القواعد المعتمدة عند أهل التخريج ودراسة

الأسانيد.

* توثيق ما تيسر لنا توثيقه من نقول الشارح باللفظ أو بالمعنى؛ بعزوها إلى أماكنها أو مظانها في مصادرها الأصلية أو الوسيطة، وإثبات ذلك كلّه في الحواشي السفلية.

* تذييل الكتاب بثبَت المصادر المعتمدة في التحقيق، وفِهْرِست محتويات وموضوعات كلِّ جزءٍ منه على حده.

هذا؛ وإننا إذ نُقَدِّم شَرْحَ ما شَرَحه ابن مرزوق (الحفيد) تَخلَشُهُ من أبواب المختصر الخليلي إلى الفقهاء والمتفقهة على ما فتح الله علينا في تدقيقه وتحقيقه؛ لَنَسأل الله الأجر والمثوبة لنا ولمؤلفه ولمن ضرب بسهم معنا في طبعه ونشره، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبذكره تتنزل البركات، وصلًى الله وسلم وبارك على نبيه المصطفى خير البريات، وآله وصحبه أولي الفضائل والدرجات.

مُحَقِّقًا الكتاب

الدلتى روس فظ برجند الارمن محترض ر الدلتى رائع روي بدالارم نجير النبرين ليلة الأحد وهي ليلة النصف من جمادى الأولى سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة وألف للهجرة النبوية

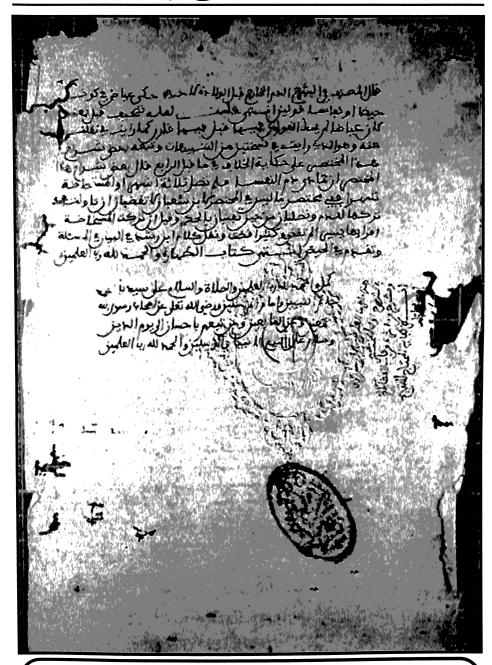
الموافق للتاسع عشر من ديسمبر/ كانون الأول سنة إحدى وعشرين وألفين للميلاد



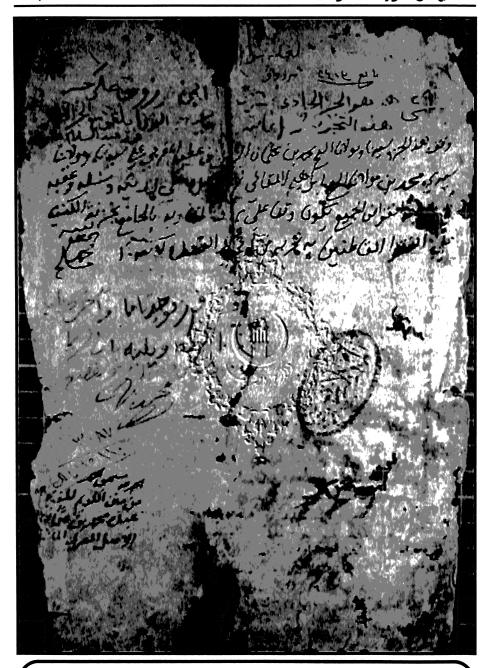
مناوج من صور المفطوطات المعتمرة في التمقيق

عة الدوالنا عدوالله والرسوله والخاصة والمامة والمسامة كازحة عدوا علم عندو التجر إوالما تغده والحموا كالحند فالمنهوط التعبوم الكسل وتعميرا وعاروس المخرطة الذ والتوالواعها عسر روس تكثير المعلد وتعليسال الكلقاط لترغب التعومراكا بده مزارسه مسترمراهله لهاا ماطالوا ونتهواكا الالأسام العا غرائط إلى المسلولية المتحافلية وما المالكية عمر المروسدوة رطده ميا الإنزاني المرة على في من الله ما الله عربه القيف بماضنا ونقف ففرما التهاسع وضرالوسنع وكسرالهوا يعاور واللوا رفيدالمكلوو وقتصر مزالنا ولرعة فاعتره بسه على تيرمز مستلاكا المدود أَقَى مَنْ غُرِلِيهُ الْمُؤْرِلُوكُتُرِبُ الْعِبَالُ - الْمُورِجِيفِ مَنْ مُعْتَصِرًا عِظِمًا أُورٍ فَمُ لِمَا لَعُورُ الْمُسْمِورُومًا عَلَيْهِ الْعِينَا فِيمَةً * مَلَكُ نَعْ أِدُورُ وَكُمُرُ الْعَالِ الْكَيْمِة المِرائيسِر وأتى وغوله العالم وكتروا المناف يكور علوجة العصرة بالمقاولة والزياد والبريخ المرابعة وعواله الدعة علاقة والسعار هجا المقاول كالسلالة عال معاولة عام وجواه عرض المعام الكلاء وساورالسيو والماعية لا المسلمة والدوروع العمارية الهدارية العمارية العمارية العمارية العمارية العمارية ا من المراه في المعاملة والمراكزة والمراد والمسلمة المراكزة والمادورة المراكزة المراكزة العمارية والمادورة المرا المتوومة تتراكليه التالي والمامط فلوعروسا للداعل سر التاعريز من الأنفاا على المان الإن الماستقال يتحرط العصورة والمحتمد متامة لا " عنها إربانيون ا خيرون ستنالغونا على خيله مولعاد ا مقمود الله مفروحه واسكنه موالسار لحيوجه وكازهم مرفيعة الراسا المالكيا المدينة الماقة المديدة تكاء المعط العار بالتواتب المالنا على المرات تالم المناوعة التراكية Friedlie Works, e إبينام والإيلام والمراجة الكالوال الباتس على المدايد لمنتوع كرومهم بالسيا والمحتمد

وجه اللوحة الأولى من السفر الأول للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها في حواشي التحقيق– بالرمز (ز).



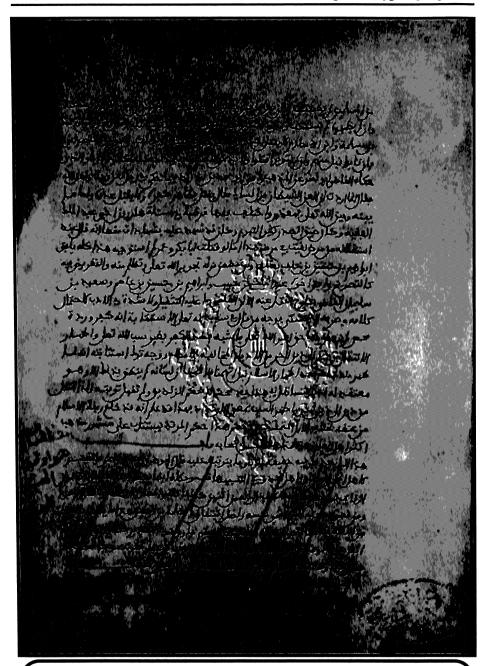
ظهر اللوحة الأخيرة من السفر الأول للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها في حواشي التحقيق – بالرمز (ز).



غلاف السفر الثاني للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق– بالرمز (ز).

والتعليب الا ومال النعامية فاصعور عادر عدد الم تعليما المادالا المنادارة والمادار عراء ترهد اللاهامة مل منه ما قرار أول من المان من مناسبات مرا موسول العدول المدال. سائدة المدالة من المناسبة المناسبة المناسبة على العالمة المراسبة المعاملة المناسبة المعاملة المناسبة المعاملة ماما والعامات اوكا فرز النواسور معاشه الزبطا تلوم بشيئ عاجه والما الانساد مدنيا بالطبع الأفور أديوا مورمعات الويساكنور بثب عديدا الأم الناجب الماجمة ويسائر الورمعان موادمة المناب الماء وتنبيب في الماء منا والمستقلات والموردة السرية الاجتلوانياء سنا موايه طاع عشيروا الاجتار ووالا العلوع القالة القلام العرادة مرالا خالدته الالا ما حرف مي سنهم ليوم فراعما في مقارة الونااب بيومهم الزائر ، حيث المارية وصدا العارات ورعاله والزعارة المامه ويعا ويستني والراجع فنوا العام ووجد محورهما الباسع والعرالاته يعنع كوجه يع الاحكار الوحداد النعا الماة ومور الماخر والحدود والمالياتكار واحتلم جدعا واو وكرفها فالعاليا عارما فتخزيه فرغيع اؤه يقينه والاطالب وصالحتاح البداحكم الباسا والسامة والعتووالوطارات وجفتا يوفي والماليون ما يتوالكونكا وتراا المكة ماقتصام عالتك وما والمستعملة اللغت ومر يعيم العاوف وفرته والوابالعتوكيمية تعلقا المدوال وتدويت والمالوالعرابط والاسربيهما الجمروات مزاحوال الموتز فنوموا مورالا خية وقحاح ويطال العد الإلااط البروالد لوطاع الماروا ومن ووالعامة ووالنام والمور كالسماعة المتوارا والعاعد المديد للنادوكاج والمراشوة بماءاله عرة الالربعيد اللعند وما و هذه الأسروال بالسرخط فالعاقد الزويما المافالية ومروالما وتا عدادا بكار عِ وَالْجِرِوَاعِ وَالْمِهِا وَمِي وَمُرْسِدُ عِلَى الْمِهَالِينَ عَلَمُونِهُ الْمُؤْمِدُ وَالْمُؤْمِنُ وَالِفَكَا كانترفا الناموعية في الله من المعتصورة بقا و ها والله تعلق إعلى الله " هدتنى النرتب الإجرازة والمستعل والتاعل بالاحتصادة العضاجة الاستة ماد عادورسها به الله و المدين الدي ميكان مو دورالافل راكش

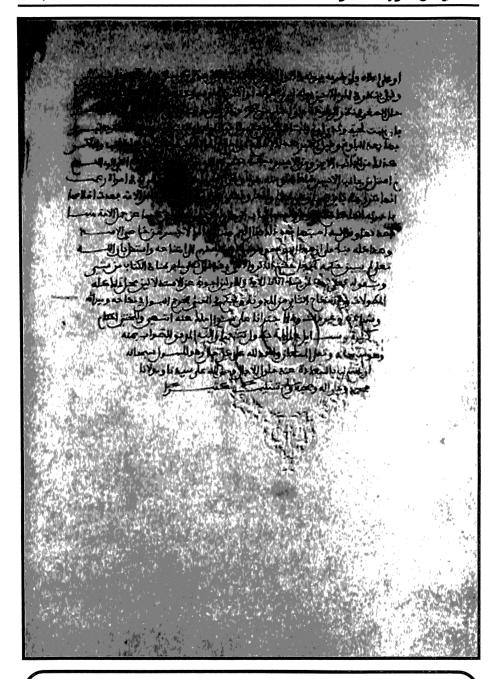
وجه اللوحة الأولى من السفر الثاني للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق- بحرف الزاي.



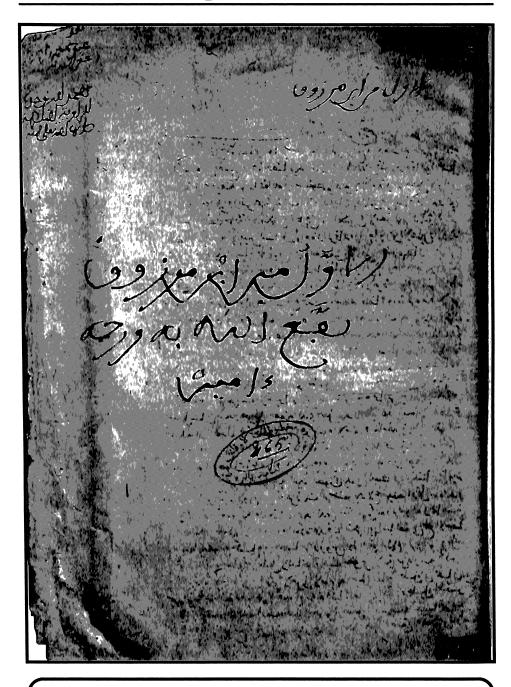
ظهر اللوحة الأخيرة من السفر الثاني للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها في حواشي التحقيق- بالرمز (ز).

دايط المناس عرائه الراعد ومصرعمل والمالكة المفرائدان فيدر فنارومراب ومرفهن جعامات والتعلية مزالف المدراء ينواللكفة مزالته ولاخما محرم الوردية التعدير ميثلو فوحد الجتجر الملاعل خريس أؤجد أقرالككنية النام المتارك موجات فغاز الناوي متلف مسلم فسرخ ها والدوية الواقع بدورة الداميد الدهم البسر فا بعده المتعاويا ومن العصوا لتلف عج الجنور والنابع وعب المارا وهرو ورم فرج الوعة بماء والفرعوا لم والمعروضيراه عاياعل الاصاليوم المراكل المادلة الماد الماد المبر في معلى تمران مرالتمن لحدو النويز مزملة وتلوزنه المرايرم لحموا بواع النكاع العاسم كالعاجلا المالية تروع وساوتكام التعدو ف وله تعد والثال والماز وهرع العال سالها واليد لاللها و هؤاها مراس الدوي والأفرى وروا موصول على عند مسر التعبيد كالغالط بعيسر وعن الدور والما العامل الفكر و عندرة العوالصور وغرو معا الفيام لا والصرعبية بعار الحاجب الالعاد يتكونية والكليان والاسلام العا ودرمين الزجرية لفوله معيسته الروا وج اخره وال مالك المتعادة والمستعدد والمتعادة وا والمعدد والمعدد والمعادة والمراه والمراهم ما وعدمة الراالساويد المله والركاف والمالوان وبالمعاما والمالعلية فعالم المالا و تعليله على المال بداء والع الوجاعة الوالا المراجع المراجع المعام المراجع المراجع

وجه اللوحة الأولى من السفر الثالث للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها في حواشي التحقيق- بالرمز (ز).



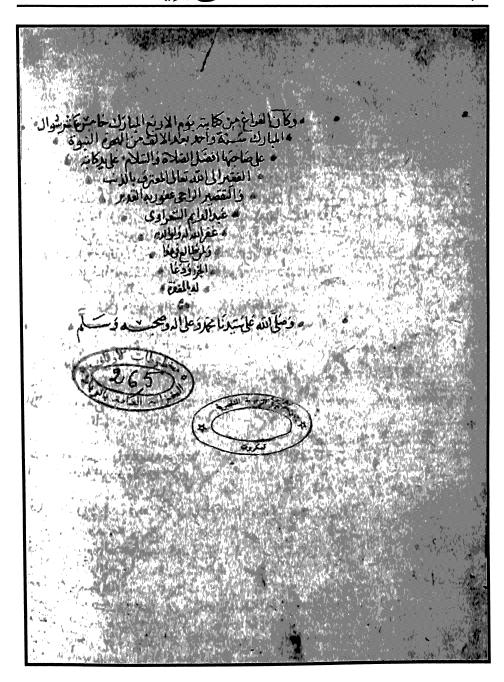
ظهر اللوحة الأخيرة من السفر الثالث للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم عام (95110) وخاص (3087) في المكتبة الأزهرية بمصر المحروسة. وقد رمزنا لها في حواشي التحقيق – بالرمز (ز).



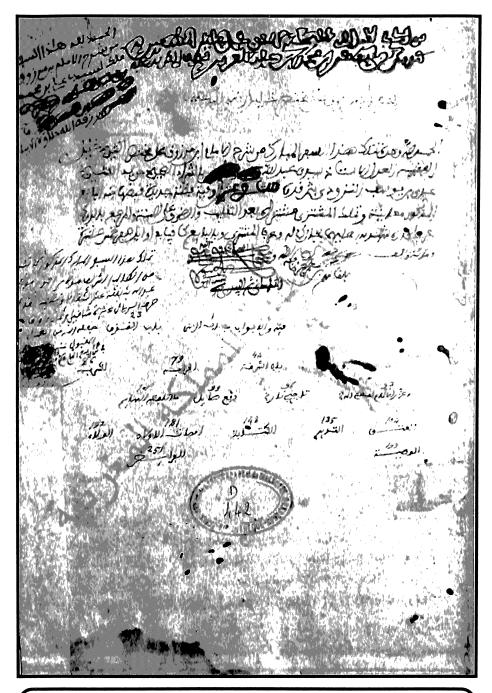
غلاف النسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (265) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها - في حواشي التحقيق- بالرمز (3).



وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (265) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (ع1).



ظهر اللوحة الأخيرة للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (265) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (31).



غلاف للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (442ه) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق- بالرمز (ع2).

بغري

طللق عليها ووكالعالمين عداله وصبدتكم تشابر

بسسسي الغد المتمران عبي

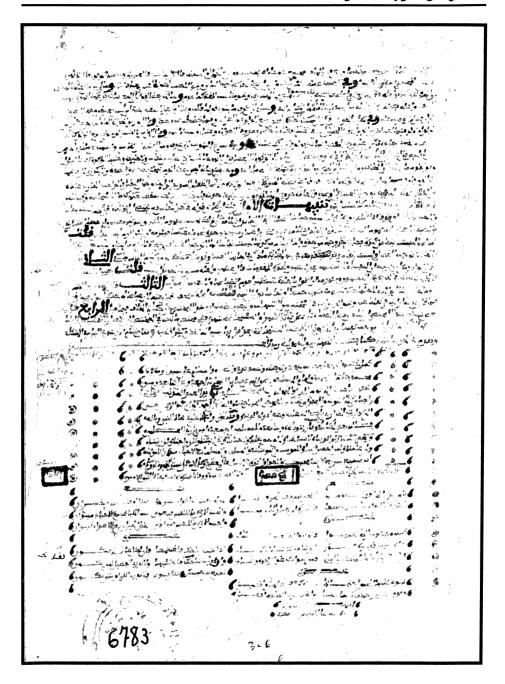
هُزارِهُ أَبِ يزكرُ بِمِهِ مِفِيعَة (مرخم وبُل يَمِرْكُ عَلَيْمُ مِن فَيْرِوْزَرْ مَوْرُ مُرْمُ مُراسَان به بانق وارزير فالبخور برينع بإنه الفراغ الخارد الزرافي فنديد وشك هلت وهكاء أيضاً المنتنا والكلمة والضوه أياعم الفيك واللغة والمعداد فيزي هُولِ الْعَلِمَةُ وَعِكِيمُ وَرُوعِ لَكُورُومُنْكُ أُومِمْ مِنْ أَحْمِهِ الْمُلْرِعِلْ فَيْمُ أَوْفِذَ ذَي الْ بأغتبار يخفه برجبا الغمز بغا الانهرائ معلب مشارين السها الماله بمديآ نماؤ تصراءا نوي ميسرون المنه المنه فلالفنئر فأنقن والبنئ مفرليغ فها للفؤل عومندا نشول كالمنابغ فيريج المنون أتسام وَعَيْمُ اثْبُ لَعْ رَسُلُم عِنْ جِ الْكَتَّا وَمِنْ أَحَارَ الْنِصِيْنِ وَفِي عِنْ الْوَلِيُ وَعِياءُ وَالْفِيْحِ وَالْمُومِنِينَا حَارَا لَيْضِينَ وَفِي عَنِي الْفَصِينَ وَالْمُومِينَ والملطاله بعد فيزج ولغ والزوعة وكامدا المملوكة علما أونعض الوانة عفواف بجرمه شاسدم يدركن بيرخ انسوري مناعات الفرافاهم المنح مروم وعم مبيغا وعلافت وفوك واتفاون والممهلمة التعريكا تغالك بعبررهم وغوانياهم بعييز لبرجوا كالغاها بأيكا بفترز خضا بالفنج وبالزواح انتجاريما يغج بمؤالانندى والفاها والاختراك الخرا ڵؠڹڮۯڹؖڔڮٳ۩۫ڂڵۣڡٵٛٷٳڟڵؖؽ؆ڣڵڔۯڣڣٲٷٳڔ؈ڞؿۼٵؗڔڹڔؽۺڣڵ؞ۼڸڣؙۮۺڠٵؠۺڰۘۼڿٳۻؙ ؞ڗڒۻۿۼۮڶڡٷڒٵؿ؇ٷڗٷڿۣڋؠۼؖڣؖڰۺۼٵڵؿۼڶڵ۞ؽۺٷٷ؞ؙۏڣۺڟؙٷ؞ڵۯڣڡڸۼڿؚڐڵڲٳۺڵۮٳؖڰ إصرب المنصى بالهندوه والأتج يحرمن عينعد الزنوالمن بمتح وكل واله أفرون فيقد والتركز كامرا عهُ إِمْ الْمِيْعِيِّ الْمَرْعِلِمِ قِلْ عَلِيمَنْصُ مُهُمِّ حَمْوا لِرِجُلَاتِ وَعُيْمُ هَا فَا الْفِيلُ فَأَ تَرَكُّ عَالَمِ الْمُوْفِقِهُ Lite

وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (442ه) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق – بالرباط. وقد رمزنا لها –

ظهر اللوحة الأخيرة للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (442د) في الخزانة العامة بالرباط. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق – بالرمز (ع2).

المرالة كروانها المهاوية اللواز بعيران الدوجة المنافر وابوء لدوله والمرورالها والمعلب فالمروالوج فروالفاى بدالعبا عراص الفاع الماكة الاادادة فرود مرزوة الجبدم فراتعلهما نهالوارح اللوكط الهبه والافتقيد مرتبة البرعرو أناف أمليها وللع العبد حصر فضاغ العدار وساء العرافيج ووحوف الموافوه والزيسة والرنيوية وكالبياء واهاد المرا المنتفقة فلمام والمواجر العليقة بالماف فد مركته العد في منتعظم وتدفوه وللفاء تمرا الطالع والعالم والعند والرقي الم الما الما والما الله والمنوفر ما المواجه والمدينة والمدانية والمؤورة والموزور المناوي ومن والمناف المرات والمناور وكرو للسبلة أراءة والمؤقاء ولايتها وروالاهليزيانا وأء معزجهم للكؤة وإبارماه طوروس بثني أداعل وشارة سمتدهاما يعادر بالمنارة أباء وواقلتكام التظرم التأجران فياه وجعله ولأنافيها دعويتك بمهدة غفاه وتنكيرة المأسأرت الاعتزاء الأباط كلاع ما أمل والنظام كالمنكفية أخسب هري تهيموا وإسهم ليافعه والمكرة المنزير البرا وضعمته والالماء والالهاء والمعادون أعاد من المدين الله في المنايد و المنايد و المناه المنا الروا والمانية وبردا الموالم والمؤيار مام الم والمناور في المناسب عهزيجا إلحاج المري أغله معنهوا معيزيسكا بنجو الرج إغوا فليناه وكاربغ مرابسها استفاحته فوكيا لعوضوا تدمها أمرحا فالمنطنوب المامر السعاد لمبيع وحوصها نصفه تؤيدهما ومتواعدوا بمداء إغب عقيبه المتنطيع القواعلان أيالي أمرا فرورور ويزوا فالجاعين والصفواه تنوالخية المجمع وأوليهم الوالم فيزاك أعوا عشاء هاؤم للورية فالكيراة والصباحاء ومبالفات كوم ومز وصا الادريات ه ١٠٠٥ و كعليا مناهيا المؤلك عبد البيد الشويرة عير أن المسك والانتشار والانجار الما على المايم وعامه وعا مناه إلياته والمايم أست وأرى ساهاوه للصبيح التلته والصلبياء ومانتها المنزاج بإوالها فلهوا بمعا طه ولوسوك والمتأثمة والمتاثم المناشاة المناشاة المتازع المترازع المتازع المتازع المتازع المتازع الم النوز جوامعنا فدة الرويا الدستنا ومتعشيها لسفو موالكة للجهود من مرهوه سرا مربه الما المحمد والفياة استواره نهدا - وقولها الالعالات مغزعها الماو مرازية فيموع الهد ويكرما فليراق فأنته أو والتشكي بالموابع لدع والعالم الانتر عليها والتحالج وجها اخالكيغيث سياه مضاها فالماضية الزيوا خاضوه بالميلح فلفاته والمناشا ويبدره والمده فعنته فارط التعليف خاشاتك وأأثا عَامِينَ اللهِ وَمُوالِمُ وَمُوادِهُ وَ مِالاَءَ الإهوائيلِ مِنْ أَوْلِهِ وَمُعْلَمُونِ مِنْ الْمُعْلِقِ وَالْمُعْلِقِ وَلَمْ وَاللَّهِ وَاللَّاعِقِ وَاللَّهِ وَلَّهِ وَاللَّهِ وَلَّهِ وَاللَّهِ وَلَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللّهِ وَاللَّهِ وَاللَّالِمِ وَاللَّهِ وَاللَّلَّالِمِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَالْمُواللَّمِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّمِولَالِمِقَلَّ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَاللَّهِ وَالْمُعْلَ مرا نيا تنول وِصَرَى (اعْلَوْ: يَمُو رِمُعَنَّ تُسْتَهُ مِعْمُمُوا عُمُنَامُوا عُمَالُو رِمَاءَ عَلِي الْمُوال الموه البعيم بيكاول ومدا ويرتجوا أذا للهيوا يوفره فالمعامية كالموا لجمز للعبا وشواصرا شاعه ويخاطبنا اليوارا المسارات ووهرد جعادا لواسعاه ويتزاع وإراده مؤرا كالكرفيف ويعل والمتعلم يتوجيع فأطلعها كأجيا فيطواه والتجوز بالإناء والماسات والمساحة ويعل والمتعادات والمساحة ي جهيءً المنتظا للإسور شاسيرة وأهند فحدة و مراونه و معتول كانسه ه أولت المنيول بغرة علمتر المكور وووسا اله ال يحف من مع المنافع ولا تعاريب في والمرة لا علوه المعتمر لل عليه والمعتمر المنافع بعراد الله الما المنافع الما المعتمد الما المعارية المعتمد الما المعارية المنافع ا رزه بالمغموخ مناصلطنا هيغشوبها فيتنسوك فجمهر وليطاقها جراء فزأ فعالما لقويوجه فالمنطنة هاستراك كالميع بمكاه الدرامة ەرىيە (1717 رەۋىزىغانىڭىنىچە سۇنىڭ ئۆرىنى**ئىقى**لەھۇڭ ئەرنىغەدا مەيىرا بولاغا م**ىمىر يولۇپ** بوما ئاياياش سەۋى سامەر رىق المصيده ووايسان المواطفاته أوكوني همونيتر برانسور وهفيا وزاميرا كالمهاب عداء فليترا الناميدوج بالمداري فويرا فالإبرامة الوال ه تبلان النوالة والما الماهية موا المكونة و من من الما المنطق المنطقة والمنطقة والنواء والمنطقة المنطقة المنطق يه للغانسسسسة - يومنا عالمنا يحولنا شاب ينها به متما العزج الخرجيات بيس التيم يناء الما للفار ومشهور للابلنفاح و فعا يعطنه والجوباب الكناءذا أحساءهن لفنزا وتطابقنك وتاكيانك ويناش فينوالجوج يعهر الهززه اليناء نافط وكالمنظرة يملع المتنبه يتلوه الوجيج وببعد الشعالان جوابقه راحلهم أأنتكو والجرشان والبراج وهذو تحديناه بينتاه وههاهيمة بينترعان راميان مواشعه بنول فالعزازة والجارج مالعال به الله يتعاد المسلمة المراجعة على المراجعة المراجعة والكورة والكورة المراء المراجعة وتنزلها يواشاه والتعمره فالمطال المعساء أوابه الله أباسه الأوابان أروراج الرواج تنزا المفرج ومعاليه والمار والمراج وتتركنا الآلفة للقائمة الفواض فيهل أعليه ولاياتيكما حلاله ويزخلونك ويطلونه أنمل ويصفيانا وفاسكر واصديبه العرفية بالميا والتاله ويرسها المكاس الناء والأل ويا كالأرا فالطبغونية والدائل الامرايان الدوائل المراوشا والمراسية عاوال ومراواليا والا الاعمام والأثأره المدوا أتنزمن حافق فالتأفلان فلكالها كإيث إلاتفاج إوالاسكنز بيغاله والتنبر ترتب والمكورياتيم الماالاتها

وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (6783) في الخزانة الحسنية بالقصور الملكي في الرباط. وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق – بالرمز (ح1).



ظهر اللوحة الأخير للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (6783) في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي في الرباط. وقد رمزنا لها في حواشي التحقيق – بالرمز (-1).

علا الوعلىسبريا عين وم الموعد الاطمدع العالم العيكامة المجد الفرول و، بعم انعلم او بعيم النها وأيو عبر سله ، رمع وو تعرف لعد ومند و المات علىدور مرس الرجمع مانغرم مرداحكام عباء ايرومعا مباير هوامور تغنثه المكلق وكارمه مازعيانه والأزال مسمال بمفتض التكليه كماء العبادات وبعث العاملات وامادالعآدات ومانف نصبه أقيلة الدين يدكاب ال العاملات لك ترعوا الحاجة البيعاوامَّا بمأمعاً كماء بعينها ﴿ لَهُ السَّاءُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مَا أَر وانصا أَعَرَننا اكا يواة لدوامورمعاهيند التريما تقوم بنبته عادة الامع ابنا بينتمد اماء مرينة اوغيرهاو هزامه كونة مريبا فانه نصبغ اله اصرب والمربيد كانتكور بواهرة كمنه خورة البحة بذاله احتاع إبناء جا ويهابه فواتم تمثينهم وكالزاجفاع مود باالوالبعارع مادة كاختلاف رأع احبه ومادنياء احتد النظب عاج فكرسنهم بمرمع اعهم المودة بغا فة الوليلاي نبوسهم والادعيمه الوها وها وها وها و العالمُ لعبادَة ربَّهَا اللَّرزَّةُ أَلَهُ يُورِ بِعَالِها بِيها بِعَالَوهِما لحَاجِهَ الْهِ مُعَاكم ق وَ حَبّ » كه هزالبا به هزااها كان هريد كرجيع والمحكام النهينا والبها سرة الحياد بيُّع ف الحاصَّة ما يمَّا بده كالم بالنفر المكارجيوها وبودر فراعامها تفاتير العكرية ويحما أوه بفيسها جاأه فالم وممايحتاج البداحكام الامار واهدود والعنووالوطآما والوابح فاوجدنا خرها فالمة هذى وابواب ممايخم المكلف عنام وندكا والمكر الفصائح والنهدم اوما دونها الودالحد مهجال الموسوعيل بعض البها وفدف نابه ابواء العتو كبعيت تعلقها بأحوا الوت وكلاء الوطايا والوابة وهام ميا اكهن وسأبكور مراحوا الموت بمومرا مورها خز والحاكميم الداللة فه البلك البوء للذ الواحدا نفهستان و [في مابغض بن البادر بور العَبامة والدمار والسماعة الفوا مارالفِعام والحرود الماهور للناص كابسترم المواخزة يماع وراخرة اكاربعجوا المدنع وصارمت وعبد الفكارة وطن والمود بعاله نباليهم مفصوطا لزاندكا ربيها تناوعا للنعوه وانما آمينا يرجكها فيصارع باخبرها عرباب يتأفينه المصورة على المارد من المارد من المارية المناه المناه المناه المناهدة المارية المارية المناور المناهد المناورة بغاؤها والله نغدا على قارة فلنب مفتضائم نبب الوجود، مغرية باء النصادات علياة كانوء وينهاده اللموفاخ باحتج الوفرته وكاندفرنيخ باللزار واكثي عباراتهم بدمن النرجد وافقية وصويتع مضاءة صوافة لعدة وعود واعكمال فك النواع ببرائخاصبه فنها بتجبرا تحوكا حرصدا ولهارضم همى فالعاض أعارا وح المزكور وأنوهم المواد كورويرو فالبضا فالمقرواما مع الكبرو والمام الماكم فالفاي والباعد وعاقعوا لدوالله منهالنة الذانك ببربة كيريرامامة عرووك النهاع عومًا يرجع الفضاء لفة الهافة مجوارا يختلف وه هه نعله والتسييها عوازهمي وعلالف وارتكار برعر العبد الدانه متميز عامم وقرالهدمه العقيدواركارم احيط إشامه ففرتغ والنازلتاني فف التغدوكا موره كيعية العماقي هالخطا العنوطانط كزلك و فلا كر إرسطاع او الم عامد نعباً مرامنله خلك و العضلة كنها به قود التعكر لا تكبا ف كليات العد علا الجوادت الجرمية واعتبار علا الغضاء مرابعة كامتيا والجاريج معه اليفا و كامتمار اله مريعا والنعو مدريجيم العِفة مرا تجديم الغضاء و مرجيس هما مراجيم له بأع كبير عاله عدوكاالاس 2/4.

وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (508) في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي في الرباط وقد رمزنا لها – في حواشي التحقيق – بالرمز (ح2).

والنام يعبؤه المدمنا مراما بندعلبه بلومع وهده فللماك الماع انتهى ما رورة تعلم سع ارسى المام ابعبدالمه سيد وعمر مرزوق على معتص الشبع خليل راسعلى عاوايل ه جزادى الا طعية صنة المانعي والمنز والمصي الهيقة وسيل للنيفة عن الديس عرائه على يذكر ويفول الله العا ويفتنى علاء الله بعل يومشك فوار المنافظة والمعاولة والعوالين ومالانتب عالك اخلوالغاغ بكل عضابته جهل بعويرية لاشط بيفال عراليتلب ايانا جلاحت باب حلنك بعصلالم فتقل مترا حدوالسلب واخا يعطا النيتانة والالاكالانكرين كلدلا جنال بكؤن جفة بعليد اوا سيبتر وبوق ما هود والمشنبة و(اللهب وإدكار إواضيها والعمام كالمع النواع الإنهل والنباع التسلم الصلا هوى ولا غييتناء الماهيليس وتنطيا وحله نشية لياسال القائم يوسل منعهم خليل بالمنها المهام والمآ الجراسم بميل كلنتهم عرصيطان تظهرين للبواب فل جراب ويها بغواسم المعوليه والمفراز العبد البرائغ كالبعد بما بوجب الفصار والحرز ية بوت الأولالم فدادا نبت افرار وتعلا طواعد وللم فتا عبدوا عاهر عمل كار يسبد المفتول إذ نعته المؤلاف العبد الغاتم والفاحالوان عَمّا عِرْلِفُونُ مَا إِن الْكُونُ فِي عَبْدُ الْعَنْوَلِ وَلَيسْرِلِم وَوَلَكُ وَلَكُ وَلَكُ فوالماكس وتبراب عفرفوا ابرالاجب وجواب وعوزالفطاص عُلِ الصَدَوْمَ عَوْلُ الْأَرْسُرِ عَلَى السيمِ: وَهَيْتُ فِلنَا يَفِيلُ الْوَرار العبر عالقصاص معما عنم من بسائن العصاص على المراجز المرطبس لمردامك لا والعدر بنهم على المبحون اراع العراز عربس الأعنى ما فران سل هن الموجم لما على الرون النهاي وا والمريك المبير الفتول الماخز الغاقل المفرع عبره مليس مطالبة سبرالفائل بفيهمة المفتول مربلب اولى وكرثبت فتلملم بعدلين المكال لعيدر مرم المفقول فقل ألغاقل اوا حزى يحتيد مراكى ينى حينه زمير عد اسلامم اوجرايم بفيمة الفتول وفوانيت خرانك بعول مع يميس ولدمة أذكا فتسرامة والعبيد لي يكركم فتلم بزالك والإاداد بع عمدي مع غنيي سيوك ويم إذك و بزالك اجرب ا وراصلا و وفي الم

ظهر اللوحة الأخيرة للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (508) في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي في الرباط . وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (-2).

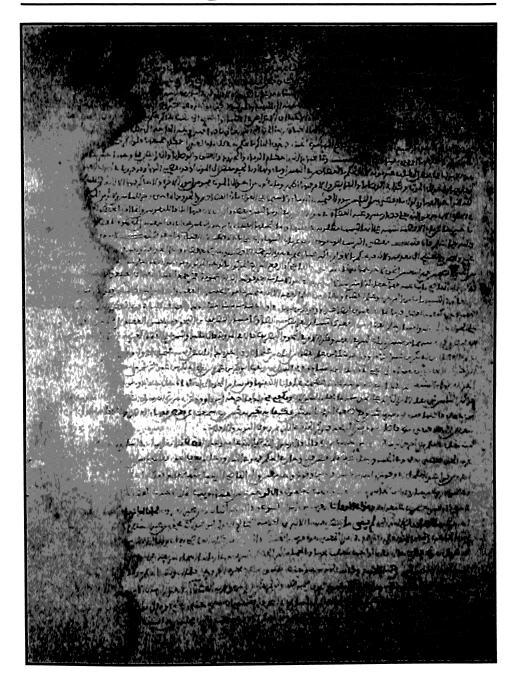
ووفونه عكبيبه واحتمدا يمنها أزيكوزها فالتشبيم واجه للعقل الغطاح بيتعلو بفواءا والافتخ المنشيد الكرم وجبم الزيغلوع فالنفسيد مقوله بالمساحة اءكما يفتم سرزيادة الضبيب سمة أسلحة مارؤدا الساحة حمي الجهجاطه وزواءته كاخالعداالملغفون الزاج وصاخالعمر التزائد ارجم سنصمة الليك أخالمنا سباك راحاة الاواعطف ببدالناب على الوازير بالعطب لمساركهما بحالية وأبما فب عرهز العكم المنفع مبزج عبزهاء ه المسلة العسلي الاحتزاللاول كاعلالنا بنالاالمعنه عادر وعضوم المنفعية إشارة مآ ألبذ مؤاللا مؤلالا عاء كالأمرا لحسته المرها فالحدارل المامانة بعالمنا المنافية المراقة المالية الما أونعه ااذآلم منعمذالة بببرا لمفلآنتهم بفولدنز فمبنهم معبمو مداته أذانه وكازه ببعد كمفهر حكم العفل ولمبسرا لالفصاص وعالمنوا حرعزا لجموعة رواصبغ والمزالفا سع و عبيا مسلم او مخافي سفى مسلم وراجعان فالف عليما لاانتاعي ا نهسقاله سما الراديد فنله انتهم ومحموج الاستنتاءاته ازمعة الفط حروفعتا بالعبيه يعيز فوالصغ ومال والبداز ومانتهنم الاستنزاء أن عنزله اذالم ينط واغرم بعسم وهومعو وعلى الم لم بخر ينطع حنى بيبز والدو كالعره النفي عابدوا فاحتما وغرحة يعلم الداواذ فنلدبها سفالا ببغترا بدوا وبنبه الفتكاعا كما فلندوا ماء عزور ل عصال عم المدونراع إعاطلته واعز المصنع النانق السلاء وعلوا بزعمرالشار وصدحنر شرح كالارا بزالح احبه مليو الدالفييب كالماست ومالنما وعلماطنا وممم النبوخ هرادسانه المترهباط الزراال والهبب اوزام وجراديه الانتق منه والمشل إن هذا هوالاط اللا ملا بطبغ عليه الفال بعض منه والمدر القبيب المال زيلد الزياد والبيما منه الابعدج جبكور ضاالزابريد متصلاو فدلابجورج حاكر فباخالا فكا بخالع العدقين عثر رالعطام منء بخاسة عبئ آنه أر نترك نظد الزباء معلعبغ غم وسبآدم خاصة والادجبا لادبامع الحكومة به ساله وارتصاورت الديز المن علف وماويعت على في غطور عنواد) العبيب ملعل الغم خاصة والاهذا الط المرواضد واللمام كلاء الليع ماله حبز نكلي إركابا المراح علونوا الإسامية ومزه معما لقال يبيغه ازين والمرالهبيب على ال اللهاز فلع عالموضع العناد عملت لم بكر عليه يشه وان زاد على الدبسبر الوض الفقع عما فهرب دالد كان خصا وأن زاد على الدال المالات المنظر وبعد الدعمد كار وبعد العظام وان برحد بنز العظم والعمد كانت علقة انتهسي منلدونه بم كلامد مناطلام في مرفع ويعفز إن على مع مولاد مع مولد من المعالمة منه المعالم المعالم على المعالم منه ومنه والمعالم منه وعالم منه وعالم حسزالا إن الاساب بجنولها المعد وللبيناج لنفد ورجوع العسيم فنول له والا والعظم وفر بد مثلا عرمن المد بصيمه ووالعصروع بواعمه ولساز انفروها بعراء وضد من مغلظ عارف وراشر العظم والدداء وواحداءها المدماء ود إمغد خر من مُرهِند للعَمة و شخ عبزو حاجب ولحمة وعمده كالفكا الاءالاد والاز يعلى المنطبة عبر المنطبة عدم الم ها عدم الصدر وديما اخاب ورز الانتياز أن بنلع هزالله حارد كويد العراص الله كالم عند من الما عدم المد نله اونعكم الخدي وبوروبيداييط العوبالج إم سالابعتم سنه كما الحو الوو الأو (ما يفنح منه مريم على به

وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (01_8943) في المتحف البريطاني. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (-

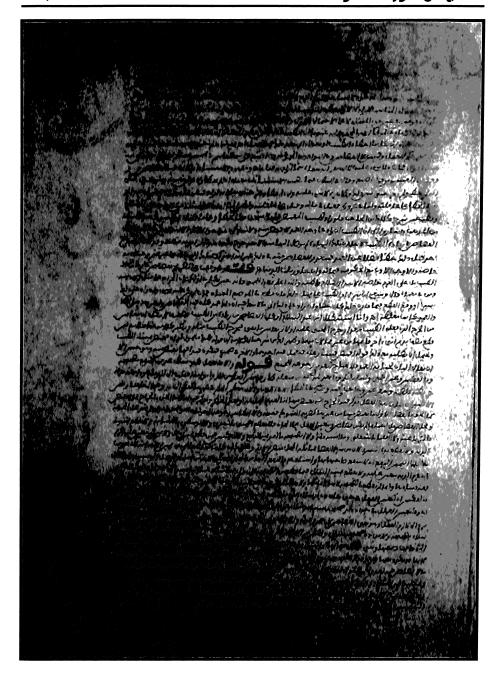
او من م عنيد انتاب مؤكروا وسال برند المجاهد في المواد حبن بولد لبروع في المواد و بنيد الموارد و الموارد و

كتبك عَنَيْرُ الْدَقعل على على بليغ النبك عَمَالَ الدونوس المِر وج في مزك المندع والنّز مزعش من و مغرد المسلم (الع) سنة

ظهر اللوحة الأخيرة للنسخة التي يُحفظ أصلها تحت رقم (01_8943) في المتحف البريطاني. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (ب).



وجه اللوحة الأولى للنسخة التي يُحفظ أصلها بخزانة خاصة في موريتانيا. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (ش).



ظهر اللوحة الأخيرة للنسخة التي يُحفظ أصلها بخزانة خاصة في موريتانيا. وقد رمزنا لها -في حواشي التحقيق- بالرمز (ش).